الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ١٤
الجمعة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب سمو الأمير ألبرت ولي عهد إمارة موناكو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب سمو الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو.

اصطُحب سمو الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب بولي عهد إمارة موناكو، سمو الأمير ألبرت، وأن أدعوه ليخاطب الجمعية العامة.

ولي العهد الأمير ألبرت (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني غايـــة السرور أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم البـــارز. إن قدراتكم وخبراتكم الواسعـــة فـــي مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف، الذي كرستم له جزءا كبيرا من حياتكم المهنية، إلى جانب خصالكم الشخصية، أمر يؤكد لنا أن أعمالنا ستُدار إدارة حسنة وستُكلل بالنجاح.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسفير غزالي ممثل ماليزيا إشادة يستحقها عن جدارة على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال الدورة الحادية والخمسين لجمعيتنا العامة.

وأهنئ أيضا أعضاء المكتب الذين يقفون، يقينا، على أهبة الاستعداد لبـــذل قصارى جهدهم لضمان نجاح هذه الدورة الهامة.

والواقع إن هذه الدورة هامة لأنها تخصص إلى حد كبير، بناء على دعوة الأمين العام، لإجراء تبادل للآراء، آمل أن يكون مثمرا، فيما يتعلق بإصلاح منظمتنا.

والوثيقة المعروضة علينا، والمعنونة "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، ذات أهمية قصوى لسلطات بلدي. فالرغبة في جعل المنظمة، وفوق كل شيء أمانتها العامة، أكثر كفاءة بتحسين تماسك وتنسيق أنشطتها تمثل الإلهام الحكيم ذاته لعملية الإصلاح المقترحة. ومن

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

السهل فهم تلك الرغبة وتأييدها، نظرا لاستجابتها الواضحة للحاجات الحقيقية الراهنة.

إن الأمم المتحدة، خلال الـ ٥٢ عاما من عمرها، تعرضت بانتظام للتحديات التي فرضتها متطلبات عالم متغير أبدا وأرغمت بالتالي على تطوير أو استحداث هياكل جديدة - ولكن دون خفض الهياكل القديمة أو إزالتها دائما.

والتغيرات الراهنة الواسعة النطاق بشكل استثنائي في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية تستدعي بقوة تحولاً عميقا في التعاون متعدد الأطراف. وهي تقتضي أن تبذل المنظمة جهدا حتميا للتكيف لا سبيل إلى تأجيله دون المجازفة بفقدان هيبتها وتلاشي دورها الدولي حتما. وبالتالي لا يسعنا إلا تأييد العزيمة التي أبدتها الجمعية العامة في الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة والمبادرات الأخيرة التي أعلنت. ومن العقلانية، في رأينا، التركيز على مهام المنظمة وتنسيقها تنسيقا أفضل حول الأركان العظيمة الخمسة للمسؤوليات التي يضعها ميثاقها، وهي السلم والأمن الدوليان، والتنمية، والشؤون الإنسانية، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان.

إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهما نشاطان يقترح الأمين العام على نحو صائب تقويتهما، يلقيان المعاملة المشتركة بين القطاعات التي تستدعيها بالطبع طبيعتهما المتعددة التخصصات. إلا أن هذه الطبيعة يجب ألا تجعلنا ننسى أن مجال اختصاص المنظمة الأساسي هذا يقتضي تقوية هياكلها المعنية. والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون، التي تولت منصبها لتوها - والتي نرحب بمقدمها ترحيبا صادقا وواثقا - يجب أن تمنح الموارد البشرية والمالية الكافية، فضلا عن الاستقلالية في اتخاذ القرار، اللازمة للقيام بالواجبات الأساسية التي أوكلت إليها.

إن احتفال العام القادم بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينبغي أن يكون فرصة للتذكير بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء عند اعتمادها ذلك النص في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وعند اعتمادها، بعد سنوات قليلة من ذلك التاريخ، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، اللذين يسرني أن أعلن أن الإمارة صادقت عليهما مؤخرا.

إن منسق الإغاثة الطارئة المكلف بالمساعدة الإنسانية يجب أيضا أن يتمتع بأقصى قدر من الاستقلالية

والإمكانيات اللازمة لتمكينه عند الحاجة من التدخل بفعالية ودون إبطاء، وهي مهمة توليها حكومة الإمارة الأولوية القصوى.

ولا بد لهذه الاستقلالية، على نحو أكثر عموما، أن تشمل قطاعات الخدمة المدنية الدولية بأسرها. فاستقلالية موظفي الأمم المتحدة - وعلى رأسهم الأمين العام - تمثل ضمانا لتميز أدائهم وتعبيرا عن الثقة التي يمنحهم إياها المجتمع الدولي.

والقرار القاضي بجمع كل البرامج الميدانية ومراكز المعلومات في مقار مشتركة، تسمى دور الأمم المتحدة، قرار رشيد وذو دلالة على حد سواء. وهو يمثل استجابة مثالية للحاجات الراهنة إلى تركيز الأنشطة التنفيذية وتنسيقها تنسيقا أفضل، وفي الوقت نفسه تعزيز صورة قوية ومتجانسة للمنظومة بأسرها. ونحث الأمين العام بقوة على اتباع هذا النهج، الذي نفذ مؤخرا في جنوب أفريقيا.

أما بالنسبة للدول التي لن تكون لديها فرصة استضافة دار الأمم المتحدة هذه، ألا يمكننا النظر في إنشاء وجود للأمم المتحدة في هيئة ممثل فخري متطوع، أي شخصية وطنية تفوض، إلى جانب السلطات، نشر المعلومات وزيادة درجة الوعي العام؟ ويمكن للممارسة المتبعة على نطاق واسع والمتمثلة في تعيين قناصل فخريين أن تمثل سابقة في هذا الصدد.

وتسلط الفرقة الخاصة المعنية بإعادة توجيه الأنشطة في مجال الإعلام الضوء، في تقرير الأمين العام، على حاجة نفهمها، وهي تحسين قدرة الأمم المتحدة على الاتصال على الصعيد القطري عن طريق شراكات محلية مبتكرة. إن تعيين ممثلين فخريين للأمم المتحدة من شأنه أن يوفر وسيلة لمتابعة ذلك الاقتراح على صعيد عملي وقليل التكلفة.

وكما يشير الأمين العام، من الممكن أيضا زيادة اهتمام الجمهور بالأمم المتحدة عن طريق تنظيم مناقشات موضوعية رفيعة المستوى داخل هيئات الجمعية العامة. ونحن نتفق مع هذا الاقتراح، نظرا لأن هذه المناقشات من شأنها أن تلقى اهتماما من الصحافة والرأي العام أكثر من المناقشات التي تنظم حاليا ومن شأنها خفض الحاجة إلى عقد مؤتمرات عالمية كبيرة.

سبق لمجلس الأمن أن اتخذ خطوات لتحسين خدمات الإعلام والتبادلات مع الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في المجلس ومع المجتمع الدولي عموما. وهذه الخطوات مفيدة ومرغوب فيها وبدأت تثمر.

والمسألة الهامة المتعلقة بزيادة عضوية ذلك الجهاز الرئيسي، والتي تعتمد على قرار من الدول الأعضاء، تلقى كذلك منا اهتماما كبيرا. والفريق العامل الرفيع المستوى المعني بتلك المسألة عمل بجدية بالغة تحت قيادة رؤساء الجمعية العامة المتتالين وإخلاص نواب رئيسها. ونعرب لهم عن أحر ثنائنا. وإمارة موناكو على استعداد لأن تؤيد دون تحفظ أي التزام أو قرار يتم التوصل إليه، بما في ذلك، على سبيل المثال، إنشاء مقاعد طويلة الأمد يدوم شغلها من ٦ إلى ١٠ سنوات.

وفي تزامن مع التحسين الذي بدأ بالفعل في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يبدو أن من الضروري أيضا إيلاء بعض الاهتمام المدروس لمجلس الوصاية. والاقتراحات التي قدمها الأمين العام تبدو لنا حكيمة وبعيدة النظر.

ويمكن لإمارة موناكو أن تؤيد فكرة إيلاء ذلك الجهاز مسؤوليات وصاية جديدة في ميادين البيئة وحماية التراث الإنساني المشترك. فالفضاء الخارجي والغلاف الجوي وأعالي البحار، فضلا عن المناطق الحرة في القطب الشمالي والقارة القطبية الجنوبية - بروح معاهدة عام ١٩٥٩ على نحو خاص - ستستفيد جميعها، بشروط خاصة، من وضعها في دائرة اختصاصه. وقد يعهد إلى المجلس أيضا بالمهمة الجارية المتعلقة بالنظر في التحولات الكبيرة التي ستنجم عن التقدم المتوقع في العلم والتكنولوجيا.

ولا بد لنا أن نأمل في أن تنجز الإصلاحات المقترحة بسرعة، حتى تصبح الجمعية الألفية التي اقترح الأمين العام عقدها عام ٢٠٠٠ بالفعل مناسبة للاحتفال بأمم متحدة عصرية وحديثة.

إن الإمارة، التي تحتفل هذا العام بالذكرى السبعمائة لسلالة أسرتي في موناكو، لا يسعها إلا أن تتمنى طول البقاء لأمم متحدة معززة وأكثر انفتاحا على المجتمع المدني.

أنتقل الآن إلى مستقبل أقرب إلينا. اسمحوا لي بأن أؤكد على الأهمية التي يعلّقها بلدي على اختتام العمل المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية الذي ينبغي أن يفضي إلى مؤتمر دبلوماسي للمفوضين يعقد في روما العام المقبل. إن الفضيلة الجماعية ذات النطاق العالمي لا يمكن أن يكون لها وجود دون مؤسسات تنشرها وتطبقها وتكفل احترامها.

وإن اعتماد اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهي الألغام التي لا تزال تُبلي السكان المدنيين ببلواها، كان هدفا لنا منذ وقت بعيد. أوليس احترام كرامة الإنسان وسلامته الجسدية إحدى أهم القيم الأساسية المعترف بها عالميا، أي القيمة التي تشكل الأساس لحقوق الإنسان والقانون الدولي على حد سواء؟

لقد أفضى الاجتماع الذي عقدته كندا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وسلسلة الاجتماعات التي عُقدت في فيينا وبون وبروكسل هذا العام، فضلا عن المؤتمر الدبلوماسي الذي عُقد في أوسلو مؤخرا، إلى وضع مشروع نص لا يمنع، تمشيا مع روح القرار ٤٥/٥١ قاف، استعمال هذه الألغام فحسب، بل وتطويرها وتخزينها ونقلها أيضا. ونحن نرحب حقا بهذا التطور.

وأود في الصدد نفسه أن أذكر أن الإمارة قدمت مؤخرا صكوك انضمامها إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وهي الاتفاقية التي نعتقد أنها أحرزت تقدما كبيرا في قواعد الحرب.

إن السنة المقبلة ستكون السنة الدولية للمحيطات، وهي السنة التي نقوم بإعدادات نشطة من أجلها. ومختبر البيئة البحرية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في موناكو انتقل مؤخرا إلى مكاتب جديدة وواسعة وعملية وفّرتها حكومتنا له. ويقوم ذلك المختبر، بفضل أجهزته الحديثة، بالمساعدة على تحديد المصادر والمسببات الكيميائية الجديدة للتلوث البحري. وهو يعمل بانتظام على تنظيم مسافات تدريبية وبعثات استشارية، ويساهم بنشاط، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، في البرنامج المنسق لرصد التلوث وللأبحاث في البحر الأبيض المتوسط، أي برنامج مكافحة التلوث في البحر الأبيض المتوسط - وهي مسألة نهتم بها اهتماما كبيرا.

وينبغي للسنة الدولية للمحيطات أن تهيئ فرصة لتعزيز هذه البرامج، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي للترويج للحفاظ على الموارد البحرية وإدارتها، بما في ذلك سلالات أسماك وثدييات بحرية معينة. ولقد أكدت عدة وفود على هذه المسائل في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة المكرسة للبيئة التي انعقدت في حزيران/يونيه الماضي. وذكّر البعض بحق، مرددين رأي لجنة التنمية المستدامة، بالحاجة إلى القيام على نحو منتظم، وعلى صعيد حكومي دولي وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بتقييم نوعية البيئة البحرية. وهذا العمل ما زال جاريا في إيطاليا وفرنسا وموناكو منذ ٢٠ عاما تقريبا تحت برنامج سانت رافاييل/موناكو/جنوه. ويحدونا الأمل في تطوير أنشطة إقليمية أخرى للتعاون من هذا القبيل في عام ١٩٩٨.

وبالنسبة إلى الدول الساحلية وكذلك المجتمع الدولي، يجب أن تكون المحيطات والبحار حيزا محميا ومتشاطَرا ومستغلاً على نحو مقتصد فيه، وليس مكانا للمواجهة الاقتصادية الحادة.

وأخيرا، لا تزال إمارة موناكو، على غرار الاتحاد الأوروبي الذي نتشاطر وإياه الآراء بشأن مسائل عديدة، قلقة جدا لاستمرار الأزمة المالية في الأمم المتحدة. ولا يمكن حل هذه الأزمة إلا إذا امتثلت الدول الأعضاء امتثالا صارما لالتزاماتها بدفع إسهاماتها في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، فضلا عن جميع متأخراتها المتراكمة، بالكامل وفي الموعد المحدد ودون شروط.

ويسرني مرة أخرى، بصفتي عضوا في اللجنة الأولمبية الدولية، أن أذكّر الجمعية بأن الألعاب الأولمبية الشتوية ستعقد في ناغانو، اليابان، في شباط/فبراير المقبل. ولقد دعت الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين الدول الأعضاء بالقرار ١٣/٥٠، إلى مراعاة هدنة أولمبية قبل الألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية وأثناءها وبعدها. وإن بناء عالم سلمي وعالم أفضل عن طريق الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى يجب أن يظل شعارنا في ذلك التجمع الدولي الكبير لشباب العالم.

وأخيرا، أود أن أعرب عن حزني العميق الذي يتشاطره معي والدي وشعب موناكو لفقدان الأرواح نتيجة الحرائق المندلعة - وهي كارثة بيئية - في سومطرا، إندونيسيا، ونتيجة الكارثة الجوية التي حدثت في مادين هذا الصباح، فضلا عن النتائج المأساوية التي أسفر عنها

الزلزال الذي خرب شبه الجزيرة الإيطالية في الليلة الماضية. وأود أن أعرب باسمي وبالنيابة عن والدي وشعب موناكو عن أعمق تعازينا وأسفنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بالنيابة عن الجمعية العامة أن أشكر ولي عهد إمارة موناكو على البيان الذي أدلى به.

اصطُحب سمو الأمير ولي العهد ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في اليونان، معالي السيد ثيودوروس بنغالوس.

السيد بنغالوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أبدأ الإدلاء ببياني، اسمحوا لي بأن أشارك في المناشدة الأخيرة التي تقدم بها الأمير ألبرت ممثل موناكو الذي سبقني في الكلام من على هذه المنصة. لعل باستطاعة هذه المنظمة أن تكون مفيدة في تحقيق هدنة أولمبية أثناء الألعاب الأولمبية التي ستجرى في عام ٢٠٠٤ والتي سنستضيفها في أثينا. وأعتقد أن هذه مبادرة ينبغي للمنظمة أن تأخذها مأخذ الجد.

واسمحوا لي بأن أهنئكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم. إن صفاتكم ومهاراتكم لدلالة جيدة على إحراز التقدم في هذه الدورة. علاوة على ذلك، يسرني سرورا خاصا أن أحيي في شخصكم ممثلاً لأوكرانيا، البلد الذي تقيم اليونان معه علاقات صداقة منذ أمد بعيد. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السفير غزالي اسماعيل، على الطريقة الفعالة التي أدى بها المهام الموكولة إليه.

والحكومة اليونانية معجبة بالطريقة التي يؤدي بها الأمين العام الجديد، السيد كوفي عنان، واجباته. إن خبرته الكبيرة تبرر الأمل في نجاح المساعي الجارية الرامية إلى إصلاح هذه المنظمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أبو نعمة (الأردن).

بهذه المناسبة، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء الأمم المتحدة كافة على انتخابهم اليونان لأحد مناصب نائب رئيس الجمعية العامة.

في أوائل هذا الأسبوع أدلى وزير خارجية لكسمبرغ، بوصفه رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، ببيانا تنضم إليه حكومتي بالكامل، كما ننضم إلى مذكرة الاتحاد المقدمة للجمعية. بيد أنني أود أن أتكلم بتفصيل أكبر عن بعض القضايا التي تحظى بالاهتمام الخاص لبلدي.

إذ تقترب الألفية من نهايتها، تبذل اليونان، التي تقع في مفترق الطرق بين بلدان وحضارات، جهدا جهيدا لتخليص القرن الحادي والعشرين من ويلات الماضي، ولتتيح بذلك لمنطقتنا آفاق التقدم والرخاء. إننا العضو الوحيد من منطقتنا في كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة شمال الأطلسي (الناتو)، وبذلك نوفر للمنطقة الصلة بأوروبا، مهتدين بإيماننا الراسخ بضرورة التغلب على الصراعات والتعصبات عن طريق احترام القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نؤمن بأن اليونان قادرة على أن تقوم بدور هام في مجلس الأمن لذلك فإنها تسعى إلى أن تنتخب في هذه الهيئة، لأحد المقعدين غير الدائمين المخصصين لمجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى عن فترة العامين ١٩٩٩-٢٠٠٠. وحيث أننا نكرس أنفسنا تكريسا كاملا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، فإننا على استعداد لتولي نصيبنا من مسؤولية السلم والأمن الدوليين. والواقع أن اليونان تشارك مشاركة فعالة في عدد من عمليات حفظ السلام بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات.

هذا العام أصبحنا عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ونحن ننادي بتوسيع اللجنة باعتبار ذلك خطوة إيجابية إلى الأمام، ونؤيد أي جهد يرمي إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وعلاوة على هذا، أكدت اليونان استعدادها للاشتراك في نظام الترتيبات الاحتياطية وانضمت إلى دول أعضاء أخرى في الجهود المستمرة لتمكين المنظمة من الاستجابة بسرعة وفعالية أكبر لمقتضيات حفظ السلام المستقبلية. وإذ أؤكد مجددا التزامنا الملموس بحفظ السلام، أود أيضا أن أعرب عن امتنان بلدي الجزيل للشجاعة والتفاني في التصدي للتحديات الموجهة للسلم والأمن.

إن الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها، بما في ذلك حجم مجلس الأمن وأساليب عمله، ينبغي تحقيقهما من منظور تلبية الاحتياجات المتغيرة

للمجتمع العالمي إذ ينتقل إلى الألفية التالية. وإن مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي قدمها الأمين العام في تموز/يوليه تعد استجابة لهذه الحاجة وتشكل خطوة مستحبة نحو تحديث وتقوية الأمم المتحدة، وستدلي اليونان بدلوها بطريقة بناءة وإيجابية في نجاح الجهود التي يبذلها الأمين العام بمقترحاته.

إننا نعيش في عالم يتسم بالعولمة وإدخال تكنولوجيات جديدة؛ لذلك فإن الأمم المتحدة مدعوة إلى السعي وراء مجموعة أوسع من الأهداف تركز على التنمية الديمقراطية والتنمية المستدامة ومعايير معيشية أفضل لجميع مواطني العالم. إن الالتزام السياسي لدولها الأعضاء وإسهامها بالموارد الوافية بالغرض يشكلان المتطلبين الأساسيين لنجاح الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بعزم جميع الدول الأعضاء، وخاصة تلك الدول التي تلعب دورا رئيسيا في عملية صنع القرار في المنظمة، بالوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل.

واليونان، الدولة العضو في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥، ستواصل احترام التزاماتها للأمم المتحدة، وستزيد تدريجيا اسهامها السنوي في ميزانية عمليات حفظ السلام، بالانتقال من المجموعة جيم إلى المجموعة باء بمبادرة ذاتية منها.

وإن الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، بشأن الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، التي عقدت في حزيران/يونيه الماضي، أتاحت لنا الفرصة بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، مؤتمر ريو، لتجديد وتعزيز التزامنا بالتنمية المستدامة. واليونان، التي لديها ثلث الخط الساحلي لحوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله ولديها ٣٠٠٠ جزيرة تقريبا، تهتم اهتماما خاصا بالنهوض بإدارة المناطق الساحلية والسياحة المستدامة والإدارة المستدامة للمياه وسياسات مكافحة التصحر وإزالة الغابات.

ونحن نقوم، دون انقطاع، بتنفيذ استراتيجية طويلة الأمد لحماية البيئة بينما نشاطر المجتمع الدولي ايمانه بأن جدول أعمال القرن ٢١ لا يمكن تنفيذه إلا عن طريق الشعور المشترك بالمسؤولية. بيد أن معظم المشاكل البيئية لكوكبنا لا يمكن تناولها بشكل ناجح إلا إذا حوربت العلل الاجتماعية الاقتصادية مثل الفقر واستؤصلت من جذورها.

منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة، ظلت احتمالات تحقيق تسوية شاملة لمشكلة قبرص بعيدة المنال، للأسف. وما فتئت تركيا، منذ ٢٣ سنة، تبقي على أكثر من ٣٥ ٠٠٠ جندي محتل في الجزيرة، متحدية بذلك تحديا صارخا القانون الدولي. وفي الوقت ذاته تناقص عدد القبارصة الأتراك، الذين يزعم بأن الغزو قد تم بغرض حمايتهم، تناقصا كبيرا منذ عام ١٩٧٤ بسبب القمع السياسي الذي اقترن بتدفق هائل للمستوطنين من البر التركي.

إن حكومة اليونان ترمي إلى إعادة توحيد قبرص، باعتبارها وطنا واحدا لجميع سكانها. ونؤكد بأن التسوية على أساس قرارات الأمم المتحدة والاتفاقين الرفيعي المستوى لعام ١٩٧٧ و ١٩٧٩ من شأنها إحلال السلام والمصالحة في الجزيرة. ومثل هذه التسوية ينبغي أن تنص على إنشاء اتحاد ذي منطقتين وطائفتين بشخصية دولية واحدة ذات سيادة مع ضمان استقلالها وسلامتها الاقليمية عن طريق ضمانات دولية فعالة. ولا شك في أن الحل الفعال لمشكلة قبرص من شأنه إزالة مصدر من مصادر عدم الاستقرار في المنطقة والإسهام في تحسين العلاقات التركية اليونانية.

غير أن العقبة الرئيسية تظل هدف تركيا في تقنين الأمر الواقع. وإن الموقف السلبي لأنقرة وافتقارها للإرادة السياسية تجليا مرة أخرى في المحادثات المباشرة التي عقدت مؤخرا تحت رعاية الأمين العام في غليون - سور - مونترو. وعلى حد قول رئيس مجلس الأمن في إحاطة اعلامية غير رسمية للصحافة

"ثمة تقدم هام أعاقته هذه المرة محاولة الإتيان بشروط مسبقة إلى مائدة المفاوضات من جانب الطرف الآخر، وأعني هنا بالطبع القبارصة الأتراك".

من ناحية أخرى، حظي الموقف البناء للرئيس القبرصي، السيد كليريدس، في المحادثات بثناء رئيس المجلس في هذا البيان. وإن اقتراحه لتجريد قبرص من السلاح ينبغي أن يلقى اهتمامنا الكامل.

وتؤيد اليونان تأييدا ثابتا عملية انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، التي ستبدأ في المستقبل القريب. ونرى أن انضمامها سيعود بالنفع على جميع سكان الجزيرة. كذلك فإن هذا يمكن أن يكون حافزا لايجاد حل للمشكلة السياسية. ويحدونا وطيد الأمل في أن تدرك تركيا في

نهاية المطاف فوائد انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة بالنسبة للسكان القبارصة الأتراك، فتغيّر موقفها الحالي.

إن علاقاتنا مع تركيا طرأ عليها مزيد من التدهور منذ عام ١٩٩٦، عندما قامت جارتنا تركيا بإضافة مطالب إقليمية مباشرة إلى سياستها الحالية القائمة على المطالبات والتهديدات بالحرب والضغط المستمر في محاولة لهدم الوضع الإقليمي الراهن الذي أنشأه القانون الدولي والمعاهدات الدولية قبل أكثر من ٧٠ سنة. وإن محاولتها فرض هذه المطالب بالوسائل العسكرية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أسفرت عن أزمة كادت تتحول إلى حرب.

وفي حين أن اليونان عازمة على حماية حقوقها السيادية المنبثقة عن القانون الدولي بكل السبل المشروعة، فإنها تقر بإخلاص أن هناك حاجة إلى إقامة علاقات حسن جوار، استنادا إلى مبادئ القانون الدولي واحترام المعاهدات الدولية - التي تبدو تركيا في بعض الأحيان مصممة على تجاهلها.

ما برحت حكومتي تنتهج سياسة ثابتة مفادها أنه ينبغي معالجة العلاقات اليونانية - التركية في إطار احترام القانون الدولي والمعاهدات الدولية. وجعلت اليونان من توجيه هذه العلاقات من خلال قواعد السلوك المقبولة والمبادئ المعترف بها في الحياة الدولية سياسة عامة لها. ويوفر البيان المشترك الصادر في مدريد، الذي وقع عليه رئيس تركيا، السيد ديميريل، ورئيس الوزراء اليوناني، السيد سيميتس، مبادرة طيبة قد تسهم في تحقيق تحسن تدريجي.

والمشاكل القائمة بالفعل يجب معالجتها بالسبل القانونية التي ينص عليها القانون الدولي، وبالتحديد من خلال محكمة العدل الدولية. ومن شأن هذه الخطوة أن تفتح الباب أمام إمكانيات إقامة علاقات حسن جوار بصورة تدريجية وبناء الثقة والتعاون في كل مجال من المجالات. وبهذه الروح، نحن بانتظار تحرك من جانب الحكومة التركية الجديدة للعمل في هذا الاتجاه - بعيدا عن البيانات والأعمال التي تزرع البلبلة وتذكّر بالماضي الذي يتعين علينا تجاوزه من خلال مبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي تعهد هذا الجمع هنا بخدمتها.

وفي شبه جزيرة البلقان، التي تقع فيها اليونان ذاتها، يتحسن الوضع تدريجيا. وقد اضطلعت بلادي بدور نشط في إطار مختلف الأنشطة الدولية الرامية إلى تعزيز السلم والاستقرار وحسن الجوار والتنمية في تلك المنطقة.

وتعتز اليونان بعلاقاتها التاريخية مع ألبانيا. وهي ملتزمة بمواصلة العمل على تعزيز التعاون بين البلدين في جميع المجالات وتقديم المساعدة لإنعاش البلد، خاصة عقب الأزمة الأخيرة. وإن إسهامنا في عملية ألبا وفي وجود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ضروري وفي أوانه.

والأقلية اليونانية في ألبانيا ستظل عاملا هاما من عوامل الصداقة بين الشعبين، مساهمة بنشاط في تقدم بلدها.

وتؤيد اليونان تأييدا تاما العملية التي بدأت باتفاق دايتون. وبإقامة علاقات ممتازة مع جميع العناصر الفاعلة في الدراما اليوغوسلافية، نسهم إسهاما ملموسا في الحفاظ على السلم. وقد أرسلنا معونة إنسانية هائلة من مصادر حكومية وغير حكومية على السواء؛ ونشرنا جنودنا مع قوة تثبيت الاستقرار؛ وأوفدنا مراقبين إلى بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي وأفرقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ونشارك بنشاط في أعمال التعمير في البوسنة والهرسك. وأعلن بفخر أننا من بين الفئة القليلة التي لم تقدم الأموال التي تعهدت بها في مؤتمر المانحين لعام ١٩٩٦ فحسب بل استكملت بالفعل البرامج التي تعهدنا الوفاء بها. وإلى جانب ذلك، قمنا بزيادة إسهامنا لعام ١٩٩٧ بنسبة ٣٥ في المائة. ولا بد لي أن أشير إلى أن كل ذلك جرى في الوقت الذي كنا فيه نشارك على نطاق واسع في معالجة الأزمة الألبانية ومنع تدهور الوضع المالي في بلغاريا. وإن مثابرتنا في تنفيذ اتفاق دايتون، وتشجيع تحقيق الديمقراطية، وفتح الأبواب أمام الاقتصاد السوقي والمجتمع الدولي، ستكون مصدر إلهام للجميع بشأن سبل التغلب على الصعوبات الحالية، وستمكن جميع العناصر الفاعلة من تطبيع علاقاتها مع غيرها، ومع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما.

ومع الالتزام بالاتفاق المؤقت مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، نواصل محادثاتنا تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد فانس، بشأن التسمية النهائية لذلك البلد. ونرجو أن تدرك حكومة سكوبجة الحاجة إلى إيجاد حل مبكر لهذه المسألة.

وعلى الساحة التعددية، شجعنا باستمرار عمليـــة التعاون وحسن الجوار في جنوب شرقي أوروبا، ونشارك بنشاط في النظم الإقليمية مثل رويامونت، والمبادرة التعاونية لجنوب شرقي أوروبا، والتعاون في البلقان، والتعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود. وقد أعطى الإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية بلدان جنوب شرقي أوروبا في تسالونيكي في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ زخما ملموسا لهذه العملية.

وبنفس الروح، ستستضيف اليونان في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر مؤتمر قمة بلدان جنوب شرقي أوروبا في كريت.

إن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال تثير قلقنا. وفي الحقيقة، تشكل الأعمال الإرهابية الأخيرة كالتي وقعت في القدس، علاوة على الوضع المأساوي فـــي الضفة الغربية وقطاع غزة، العواقب الملموسة لركود عملية السلام. ويتطلب إنعاش عملية السلام والأمل في السلام الامتثال لقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية وتنفيذها كاملة. ويتعين على الأطراف الارتقـــاء إلى مستوى التزاماتهم. فالسلم الحقيقي سلم عادل وشامل - في إسرائيل وفي لبنان أيضا - حيث لا تزال الحاجة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) محسوسة بصورة مؤلمة. وتؤيد اليونان أية جهود من شأنها أن تؤدي إلى نتائج إيجابية، ونشجع بالتالي الجهود التي يبذلها المبعوث الخـــاص للاتحاد الأوروبي فـــي الشرق الأوسط. هذا بالإضافة إلى أن بلادي على استعداد لتقديم أية مساعدة تستهدف تعزيز السلم والاستقرار والأمـــن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك بناء الثقة فيما بين جميع أطراف مشكلة الشرق الأوسط، بما فيه صالح شعوب المنطقة.

وتتابع اليونان باهتمام خاص التطورات التي وقعت مؤخرا في أفريقيا، سواء منها الميمونة أو المشؤومة. والحقيقة أن عددا متزايدا من البلدان الأفريقية بدأت تعتمد مذهب التعدديـــة كشكل للحكم، وتطبق مبادئ الأسواق المفتوحة في اقتصاداتها. وتعتقد اليونان أن المجتمع الدولي يتعين عليـــه عشية القـــرن الحادي والعشرين أن يشجع البلدان الأفريقية ويساعدها على النهوض بالتعددية، واحترام حقوق الإنسان، واقتصاد السوق الحر. وستطرأ تطورات هامة في أفريقيا خلال هذا القرن.

أما أمريكا اللاتينية، التي ترتبط بها اليونان تقليديا بعلاقات صداقة، فهي ماضية بترسيخ خطى التنمية التي خطتها في السنوات الأخيرة. كما أن بلدان المنطقة بدأت، مـــن خلال تكامل إقليمي ناجح، تتبوأ مركزا على الصعيد العالمي يعبر حقا عن أهمية التقدم الذي أحرزته المنطقة.

إن اجتماع بوخارست المعقود في شهر حزيران/يونيه الماضي بين مجلس التعاون الاقتصادي للبحر الأسود والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور)، يعطي مثالا واضحا. وتتطلع اليونان، على المستوى الثنائي وكعضو في الاتحاد الأوروبي، إلى إقامة حوار متزايد وشامل وملموس مع بلدان أمريكا اللاتينية، بما يعود بالفائدة على التعاون الدولي وتحرير التجارة والاستقرار.

ولا تزال الأمم المتحدة أفضل أمل للبشرية لنحسم معا المشاكل التي تعصف مجتمعة بالمجتمع الدولي. ولهذا السبب نؤيد بالكامل الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة. بيد أننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن أي قرار يتعلق بشكل منظمتنا ومهامها في المستقبل ينبغي أن يتخذ على أساس توافق الآراء وأن يعبر عن حاجات وتطلعات جميع الدول الأعضاء - الكبيرة منها والصغيرة، الغنية والفقيرة على السواء - والتي يكمن في أيديها وإرادتها السياسة مصير الأمم المتحدة. واليونان على استعداد لتحمل نصيبها من المسؤولية في عملية الإصلاح الجارية.

الرئيس بالنيابة: المتكلم التالي سعادة السيد متارا مايكا، المبعوث الخاص لرئيس الجمهورية ووزير النقل والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية في جزر القمر، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد مايكا (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن انتخاب رئيس الدورة الثانيـــة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع لم يكن إشـــــادة بمزايا الرئيس الدبلوماسية البارزة فحسب، وإنما أيضا ببلده أوكرانيا، الذي تعتزم جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية إقامة علاقات صداقة وتعاون جيدة معه.

وأود أن أضم صوتـــي إلـــى أصوات من سبقني من المتكلمين في توجيه أحر تهانئنا لـــه، باسم وفد بلادي، وتمنياتنا له بالنجاح في الاضطلاع بمهمته النبيلة.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد إشادة جديرة حقا بسلفه، السيد غزالي اسماعيل، على ما أبداه من تفان ومهارة في

توجيه أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة وفي الاضطلاع بمهام الرئيس.

أود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بتهاني الخالصة لأميننا العام الجديد، السيد كوفي عنان، على انتخابه الرائع. وأود أن أعرب عن عميق امتناننا لهذا المُدافع اللامع عن مُثُل السلام والتضامن والعدالة وعلى تفانيه الذي لا يكل في خدمة مؤسستنا. إن تجربته الطويلة في الشؤون الداخلية ومزاياه الشخصية ستضمن بالتأكيد حصول الأمم المتحدة على زخم جديد وهي تواجه التحديات الجديدة التي تجابهنا.

إذ نجتمع هنا في الجمعية العامة لكي نقيّم - كما هي عادتنا - العمل الذي اضطلعت به منظمتنا في مجالات حفظ السلام، وتقوية التعاون الدولي، وتطوير الإصلاحات المطلوبة إذا كان للأمم المتحدة أن تتكيف مع احتياجات عصرنا. يتعين علينا أن نلاحظ أن العالم ما زال يقع فريسة أنواع عديدة من التهديدات والتوترات والعلل من كل الأنواع.

وبالتالي يتضح أن منظمتنا يتعين عليها أن تضطلع بدور رئيسي حاسم. غير أن منظمتنا في فترة العولمة هذه - فترة التكافل الواضح الذي لا رجعة فيه بين الأمم، والديمقراطية، والحكم الصالح والشفافية في إدارة الشؤون العامة - تظل هدفا للذين يرغبون في التقليل من دورها وتقييده بمنعها من إيلاء اهتمام أكبر لمشاكل البلدان الفقيرة والمحرومة. ومن نافلة القول إن هذا المفهوم لا يفضي إلى تعزيز جو من الانفتاح في العلاقات الدولية الذي طال انتظاره كثيرا.

وإذ نضع نصب أعيننا المهام النبيلة التي قامت عليها المنظمة، وبخاصة بناء عالم عادل وسلمي ومتكامل على نحو أفضل، قد يكون من الحكمة والمنطق أن تحدد منظمتنا أن شواغلها الرئيسية، بعد انتهاء الحرب الباردة، أصبحت تعبئة الجهود من أجل نزع السلاح، والسعي إلى الحلول التي تشجع السياسات الإنمائية للدول والتعاون والتضامن الدولي.

إن تجارب ومحن التاريخ وضعت بلدي، جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية، مرة أخرى في صدارة الأنباء العالمية. والأحداث المأساوية التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية هي نتيجة أزمة اجتماعية وسياسية لم يسبق لها مثيل تضرب بلدي بعنف. إن جزر القمر، التي تندرج في الواقع بين أقل البلدان نموا، شهدت تدهور أسواق منتجاتها التصديرية - وهي الونيلية والقرنفل وزيوت العطور وما شابه - بسبب المنافسة الدولية الشديدة.

وإن تدني مبيعات هذه المنتجات، التي تشكل المصادر الرئيسية لعوائد الدولة، وبالتالي لأغلبية سكان جزر القمر، زاد من تفاقمه تخفيض قيمة عملتنا، دون أن يصاحب ذلك تدابير مناسبة. والحالة الاقتصادية هذه عملت على تفاقم الحالة البائسة والهشة لقطاع كبير من سكان جزر القمر. ويحضرني هنا تسارع وتيرة البطالة وزيادة منحنى الفقر.

وفي هذه الحالة، التي تثير القلق من شتى النواحي، قررت سلطات جزر القمر، مع مؤسسات بريتون وودز اتخاذ عدد من التدابير التي تستهدف موازنة عوائد الدولة ونفقاتها. وتتضمن هذه الإجراءات تخفيض الرواتب الإجمالية؛ وخصخصة شركات الدولة؛ وخفض الميزانية التشغيلية للدولة؛ وإطلاق مشروعات لتوليد العوائد والوظائف الدائمة.

ووضعت هذه المبادئ التوجيهية عشية الانتخابات الحرة والديمقراطية التي نظمت بإشراف منظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وفي ١٦ آذار/مارس ١٩٩٦، أدت هذه الانتخابات إلى تولي الرئيس محمد تقي عبد الكريم لأرفع منصب في بلدي.

والواقع، أن الحالة الكارثية التي ورثها الرئيس المنتخب حديثا تطلبت البدء بأسرع ما يمكن بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القادرة على مواجهة التحديات العديدة التي تعوق بناء مجتمع ديمقراطي مزدهر ومتحد.

ومن الجهود التي اضطلعت بها السلطات السياسية لجزر القمر على هذا المنوال يمكننا التنويه بالدفع المنتظم لرواتب الموظفين الحكوميين منذ بداية ١٩٩٧.

ورغما عن هذه الدفعة الجديدة، فإن الاستياء الذي تولد عن سلسلة من الأزمات والمآسي في التاريخ الحديث لبلادي أدى آخر الأمر إلى مواجهة وقائع الحياة الاجتماعية والاقتصادية القاسية لشعب جزر القمر.

وقد جرى التعبير عن هذا الاستياء بطرق مختلفة، بما يتمشى مع حساسيات كل جانب، فكان أن خرج

هدير الاستياء عن حدوده المعقولة في جزيرة أنجوان القمرية بل حدث، منذ آذار/ مارس ١٩٩٧، أن توحدت حركات مختلفة، نقابية وسياسية، في منظمة واحدة تهدد بأنشطتها قلب الدولة القمرية ذاته.

فمن الاحتلال غير المشروع للأبنية العامة إلى دوس العلم القومي بالأقدام، بثت هذه الفصائل الرعب في جزيرة أنجوان، مستخدمة كل أنواع الوسائل لاستفزاز السلطة المركزية.

هذه الأعمال الشنيعة، التي استنكرها المجتمع الدولي بالإجماع، زادها سوءا إعلان استقلال مزيف لجزيرة أنجوان.

وعلى الرغم من أعمال الإثارة هذه، اختار رئيس جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، وقد صمم على المحافظة على السلام والوحدة القومية، اختار طريق الحوار والعمل على أساس الاتفاق. ومن خلال هذا الإطار، طلبت حكومة جزر القمر وساطة منظمة الوحدة الأفريقية، بغية التوصل إلى تسوية سلمية لهذه الأزمة الداخلية.

ونتيجة للمناقشات التي بدأتها بعثة منظمة الوحدة الأفريقية، اتخذت بعض المقررات التي قبلها كل الأطراف بهدف تسهيل العودة إلى الحالة الطبيعية، وخاصة انسحاب التعزيزات العسكرية، وتوفير المواد الغذائية الحيوية والضرورية للجزيرة، وتنظيم الامتحانات في نهاية العام الدراسي، وما إلى ذلك.

وكان رد الانفصاليين على روح المصالحة هذه، استمرار أعمال التصعيد، عملا بعد آخر. فقد احتلوا المقر الرسمي للرئاسة في هومبو، بأنجوان، وفرضوا ضرائب مباشرة وغير مباشرة على الجزيرة، بعد أن أفرغوا خزائن الدولة.

وإزاء مثل هذا التصعيد للموقف، الذي كان انتهاكا لسلطة الدولة، اضطرت الحكومة إلى إيفاد بعثة عسكرية إلى أنجوان لإعادة النظام العام والجمهوري إلى نصابه.

هذه البعثة التي بدأت عملها في صباح ٢ أيلول/ سبتمبر، كانت قد حققت هدفها تقريبا بحلول ٤ أيلول/ سبتمبر، دون إراقة للدماء، غير أن التحول التالي للأحداث، دفع برئيس الجمهورية، الذي واصل تصميمه على المحافظة على النظام المدني، إلى اتخاذ إجراءات الطوارئ اللازمة بموجب المادة ٢٠ من دستور جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية المتعلقة بالصلاحيات الكاملة.

ولهذا، وبموجب هذه المادة، عُينت لجنة حكومية انتقالية وأعطيت صلاحيات يتمتع بها عادة أعضاء الحكومة، وذلك لتسيير دفة أمور الدولة الجارية، وللاستمرار في المفاوضات التي لا غنى عنها والتي شُرع فيها بمشاركة منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، وسائر الهيئات المعنية بالبحث عن تسوية للأزمة التي حاقت ببلادي، ولتنفيذ حلول متفق عليها وإضفاء صورة محددة عليها، بالتشاور مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وللاستعداد لتوقيع برنامج التكيف مع مؤسسات بريتون وودز، ولإعداد الإجراءات النهائية للتوقيع آخر الأمر من جانب صندوق التنمية الأوروبي الثامن، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبلدان آسيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

وخلال هذه المرحلة الانتقالية، يتعشم أن تتسنى إعادة هيكلة المؤسسات بقصد إعطاء جزر الجمهورية استقلالا ذاتيا كبيرا في مجال الإدارة ومشاركة أنشط في عملية تنمية جزر القمر ككل.

وفي وقت ما زالت فيه سلامة أراضي بلادي مهددة، وأعمال الانفصال التعسفية تعصف بها، أود من هذا المنبر أن أوجه مناشدة من أعماق القلب إلى كل المجتمع الدولي أن يساعد جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية على استئصال الشرور التي تدمرها، أي التخلف وتزعزع الاستقرار. ورغما عن أنه حقيقي أن علينا أولا وقبل كل شيء أن نعتمد على قوانا الذاتية، فإن جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية تعرف أنها تستطيع أن تعتمد على الأمم المتحدة، منظمتنا، ووكالاتها المتخصصة بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة اللأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة. وتدرك جزر القمر أيضا أنها تستطيع أن تعتمد على منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي.

ولا نستطيع هنا إلا أن نردد ثقتنا الكاملة وامتناننا العميق للجهود المتواصلة والدؤوبة التي بذلتها هذه

الجهات بلا كلل لكفالة التنمية الاقتصادية والسلام والأمن لجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.

وبعد هذا الاستعراض العام للأحداث الرهيبة التي ما زالت بلادي تقاسي منها، نحن مضطرون إلى أن نسجل أن مسألة التخلف تظل اليوم بأكثر من أي وقت مضى المصدر الأكبر للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

وإذ نقر ونحن على مشارف الألف سنة الثالثة بأن منظمتنا لا تزال الضامنة لتحرير الشعوب وللإزالة التدريجية للفقر، نرى أن مما لا جدال فيه أيضا أن الكفاح اليومي ضد الجوع وسوء التغذية والأمية، ومشكلة تأمين الصحة الجيدة لكل شخص، هما تحديان قائمان لضميرنا الجماعي.

وليس أدل على إرادة مؤسستنا على إزالة هذه الويلات من سلسلة المؤتمرات التي عُقدت طوال العقد الأخير. إني أفكر في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في نيويورك، ومؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين، ومؤتمر المستوطنات البشرية في استنبول، والقمة العالمية للأغذية في روما. كل هذه المؤتمرات أثارت في البشرية الآمال العظيمة، ولكن نتائجها وآثارها ما زالت في حالة جنينية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا والبلدان الجزرية.

والآمال المنبثقة عن هذه الاجتماعات الدولية تشبه الأفق البعيد الذي يبدو أكثر بُعدا كلما اقتربنا منه.

وحكومة جزر القمر الاتحادية الإسلامية تؤكد من جديد تأييدها للإصلاحات الموصى بها لمنظمتنا، ولا سميا الإصلاحات التي تتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن، حيث أن عالمنا المتطور يتخذ أشكالا جديدة. وهذه تشمل أشكالا جديدة من العنف، والوسائل التي نستعين بها حاليا لمعالجة هذا العنف تبدو بصورة متزايدة قاصرة وغير مناسبة. إن ترسيخ السلام والحفاظ عليه داخل الدول يشكل اليوم شاغلا جديدا لمنظمتنا التي تجد نفسها في مواجهة الحروب الأهلية، وعمليات الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والإرهاب، وأفعال المرتزقة، وشتى صنوف الجرائم العابرة للحدود الوطنية.

ومن المؤكد أن الساحة السياسية الدولية الجديدة جاءت نتيجة لأشكال جديدة من التوتر أصبحت تطغى على بعض الصراعات المعروفة جيدا لمنظمتنا.

ونظرا لأن الفظائع لا تقف عند حدود، فإن حكومة جزر القمر لا يزال يقلقها تجدد العنف في الشرق الأوسط، مما يضر بالدينامية التي انبثقت عن التوقيع على اتفاقات أوسلو بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

وبالتالي فإن الاستفزازات من جانب السلطات الاسرائيلية الجديدة، ومواصلة سياسة توطيد المستوطنات، وإغلاق الأراضي الفلسطينية، وهدم المنازل، والقبض التعسفي على الأفراد، كلها شواهد ناطقة على العراقيل التي تواجهها عملية السلام.

والاشتعال الجديد في هذه المنطقة من العالم يتطلب من المجتمع الدولي أن يضاعف مرة أخرى من يقظته لكي يكفل لشعوب هذه المنطقة دون الإقليمية الحق في التعايش السلمي، الذي من متطلباته الأساسية احترام حق الفلسطينيين في أن تكون لهم دولة حرة ومستقلة.

وعلى نفس المنوال، فإن احتلال جزء من الأراضي الوطنية اللبنانية على يد قوات أجنبية هو تهديد خطير يؤخر كل يوم المصالحة الوطنية لشعب عانى طويلا ولا يزال يسعى إلى الاستقرار.

ومن الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب، هناك صراعات أخرى ترجع لأسباب متنوعة ما زالت تنشب وتشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين.

ولئن كان صحيحا أنه قد أمكن التوصل إلى بدايات لحلول بفضل مثابرة منظمتنا، فما زال من الصحيح بنفس القدر أن ثمة حلولا أخرى نودي بها أثبتت الأيام أنها محدودة القيمة.

إن صور البؤس، التي تكشف المعاناة التي تتكبدها البلدان الواقعة تحت الحظر الاقتصادي، تدفعنا إلى

التساؤل عن فعالية الحل الذي يعاقب أولا وقبل كل شيء سكانا ضعفاء وأبرياء.

ومما يؤسف له أن أفريقيا لم تنج من دائرة العنف، على الرغم من حل بعض الصراعات التي دفعت بهذه القارة طويلا إلى خضم حروب يقتتل فيها الأشقاء. فثمة بؤر توتر أخرى ما زالت باقية، وأفريقيا تظل لذلك الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي. فمنطقة البحيرات الكبرى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال، لا تزال مسارح لأحداث دامية ومفجعة.

وحكومتي، إذ تواجه كل حالات الأزمات والصراع هذه، تؤيد بلا تحفظ المبادرات الجارية لتحقيق تسويات تفاوضية.

وبالنسبة لسيراليون، فإن جمهورية جزر القمر تشجب بشدة الانقلاب العنيف ضد قادة سيراليون الذين اختارهم اختيارا قانونيا وديمقراطيا، شعب ذلك البلد الحريص على التخلص من ممارسات عصر ولّى.

وكوجهان لنفس العُملة، تظل الحالتان السياسية والاقتصادية مرتبطتين ارتباطا وثيقا على الصعيد الدولي. وهذا يعني أن هذه الصورة المعتمة للساحة السياسية الدولية تزداد ظلمة من جراء البيئية الاقتصادية الدولية المؤسفة.

فعلى الرغم من الأولويات والأهداف الواردة في الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة، نجد لزاما علينا أن نلاحظ أن النتائج تقصر عما كان متوقعا. ولكننا نجسر على الأمل في أن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، التي أصبحت مؤخرا جزءا مكملا للبرنامج الجديد، ستوفر قوة دافعة للإسراع بإدماج أفريقيا في النظام التجاري الدولي. إن الدول الصغيرة لا تزال تعاني، في ظل هذا النظام، من انخفاض أسعار موادها الخام بينما يصبح عبء ديونها غير محتمل بصورة متزايدة دوما.

وجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية دولة جزرية صغيرة ومن أقل الدول نموا، وهي تواجه نفس المأزق الذي تواجهه الدول المستبعدة من السوق الدولية. فهي، بالإضافة لمواردها الطبيعية المحدودة والتكاليف الباهظة للنقل الدولي، تعاني من القيود السياسية والهيكلية الأخرى التي تبطئ من تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وبالنظر إلى عدم الاستقرار الذي يكاد أن يكون مزمنا في التاريخ الحديث لجزر القمر، أصبح شعبها يتساءل عما إذا كان له الحق في السلام والحق في الحياة.

وما زال شعب جزر القمر مقتنعا بأن البحث عن الحل العادل والدائم الذي يمكّنه من السير على درب التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المتناسقة يتوقف بالضرورة على التوصل إلى تسوية نهائية لمسألة جزيرة مايوت القمرية، الواقعة تحت الإدارة الفرنسية. وأحتفظ بالحق في الكلام عن هذا الموضوع خلال المناقشة. لأنه لا يمكن أن يكون هناك شك في أن الأحداث الجارية في بلدي هي نتيجة ملازمة لعدم اكتمال عملية إنهاء الاستعمار، وللأزمة الاقتصادية - الاجتماعية التي يعاني منها شعب جزر القمر.

وختاما، أضم صوتي إلى من سبقوني من المتكلمين في التقدم بالتعازي إلى حكومة وشعب إندونيسيا الشقيقة والصديقة لسقوط الطائرة التي راحت ضحيتها أرواح كثيرة، فضلا عن عميق الأسى للكارثة التي تعاني منها إندونيسيا نتيجة للحرائق التي تدمر غاباتها.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوهن غياو، وزير خارجية ميانمار.

السيد غياو (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السيد هينادي أودوفينكو على انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين. فمهاراته الدبلوماسية الفائقة وخبرته الطويلة في الشؤون السياسية تطمئننا إلى أنه سيقود مداولاتنا في هذه الدورة إلى نهاية ناجحة.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفه سعادة السيد غزالي اسماعيل، سفير ماليزيا، على إدارته للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين بحصافة وأسلوب مثالي.

وأود أيضا أن أتقدم بتهانئ الحارة للأمين العام الجديد للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على توليه منصبه الرفيع. وقد أثبت الأمين العام الجديد بالفعل ديناميته وتفانيه في تصريف مسؤولياته - التي ليس أقلها برنامج

إصلاح الأمم المتحدة الشامل الذي قدمه إلينا لننظر فيه في دورة الجمعية العامة هذه.

إن هذا الوقت وقت تغيير وتجديد بالنسبة للأمم المتحدة. ومجموعة الإصلاحات الكاملة التي اقترحها السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره، "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، تمثل أوفى مقترح قدم لإصلاح الأمم المتحدة على مدى تاريخها البالغ ٥٢ عاما. ويتعين أن تُدرس المقترحات المحددة الواردة فيه بعناية فائقة وأن ننظر جميعنا فيها. ومسألة الإصلاح الأخرى التي تدور حاليا حولها مشاورات ومناقشات مكثفة بين الدول الأعضاء هي تكوين مجلس الأمن وأساليب عمله.

إن إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن، كليهما، ضرورة من ضرورات عصرنا. فهاتان المؤسستان وأساليب عملهما بحاجة إلى تغيير وتعديل مناسبين لتعكسا واقع العصر. وبالنسبة لإصلاح الأمم المتحدة بصورة عامة، نحن نعتقد أن هناك حاجة لإجراء استعراض مستفيض لميثاق الأمم المتحدة. فقد حدثت تغيرات كثيرة بعيدة الأثر في العالم منذ أن وضع الميثاق قبل ٥٢ عاما. ونحن نرى أنه ينبغي تعزيز دور الجمعية العامة تمشيا مع المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من الميثاق. فالممارسة المتمثلة في قيام حفنة من الدول الكبرى باختطاف القضايا السياسية الهامة لتسويتها فيما بينها في مجلس الأمن متجاوزة الجمعية العامة، لا تتمشى في جوهرها مع روح ومبادئ الميثاق. كما أنها لا تخدم مصلحة جميع أعضاء الأمم المتحدة ولا مصلحة المنظمة. وينبغي للجمعية العامة أن تشارك بنشاط أكبر في تسوية القضايا السياسية الهامة المعروضة على الأمم المتحدة. ونود أن نرى تعاونا أوثق وأكثر دينامية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. فضلا عن ذلك، ينبغي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يلعبا دورا أكبر في تنسيق وتوجيه المسائل المتصلة بسياسة الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي.

وبالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، يتبلور الآن اتفاق في وجهات النظر بين الدول الأعضاء على وجوب زيادة عضوية المجلس ليعكس واقع العصر، وإن كانت لا تزال توجد خلافات في الرأي حول طرائق توسيع المجلس. وتؤيد ميانمار موقف بلدان عدم الانحياز المنادي بزيادة عدد أعضاء المجلس بما لا يقل عن ١١ عضوا جديدا وبأن تقوم هذه الزيادة على أساس مبادئ تساوي الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل والتناوب. فلا بد من تصحيح الخلل في تكوين مجلس الأمن ومن تدارك أن تمثيل بلدان عدم الانحياز الناقص فيه بصورة فاضحة ليعكس المجلس الطابع العالمي للمنظمة العالمية. وبالنسبة لفئة الأعضاء الدائمين، توجد بضعة مقترحات مثيرة للاهتمام، بما فيها مقترحات السيد غزالي اسماعيل، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، التي توصي بزيادة خمسة أعضاء دائمين جدد، كما يلي: دولتان صناعيتان ودولة من كل من منطقة آسيا ومنطقة أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وهناك اقتراحات أيضا بأن يتم بطريق التناوب شغل مقاعد الأعضاء الدائمين الثلاثة الجديدة المخصصة للمناطق الإقليمية. وهذه المقترحات تستحق أن ننظر فيها بجدية. ونعتقد أن هناك حاجة أيضا لإشاعة الديمقراطية في أساليب عمل المجلس، وجعلها أكثر شفافية.

اسمحوا لي الآن أن أتناول بإيجاز مجموعة الإصلاحات المتكاملة، التي اقترحها الأمين العام. نحن نرحب بالاتجاه الرئيسي لمقترحاته لتخفيض التكاليف وتبسيط مؤسسات الأمم المتحدة وخدماتها. والمهم هو أن يستفيد حقا مجموع الأعضاء، وغالبيتهم بلدان نامية، من إصلاح الأمم المتحدة. ونحن نتوخى أمما متحدة تكون أصغر عودا وأكثر كفاءة وتستطيع أن تتصدى لتحديات عصرنا بصورة أجدى وأن تخدم مصالح جميع أعضاء المنظمة على وجه أفضل. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن ندرس بعناية فائقة لنرى إن كانت المناصب الإدارية الرفيعة المستوى المقترح إنشاؤها ضرورية حقا ولنتبين إن كان التشديد والتركيز على إصلاح المؤسسات قد جاء في محله الصحيح.

فالإصلاحات المقترحة، إذا ما أقرتها الجمعية العامة ووضعت موضع التنفيذ ستكون لها آثار بعيدة المدى على المنظمة، وستمضي شوطا بعيدا في تحديد مدى جودة إعداد الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين. وبناء على ذلك، ينبغي ألا نتسرع في اتخاذ تدابير الإصلاح حرصا على مجرد اتخاذها، بل ينبغي أن نضطلع بدراسة دقيقة للغاية وأن نجري مناقشة مستفيضة لهذه المقترحات قبل اتخاذ قرارات قاطعة في هذا الصدد.

إن ميانمار داعية متحمس لزيادة جهود نزع السلاح الدولية بغية إحراز مزيد من التقدم في هذا الميدان الهام

من ميادين سعينا الجماعي. ونحن نرحب باقتراح الأمين العام الوارد في مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي قدمها لرفع مستوى مركز شؤون نزع السلاح إلى إدارة كاملة لنزع السلاح وتنظيم التسلح.

إن المناخ السياسي الدولي بعد الحرب الباردة موات للحد من الأسلحة ونزع السلاح. وقد اعتمدت الجمعية العامة في العام الماضي بنجاح معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية. ويشجعنا أن نعلم أن اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحرز تقدما جيدا. إلا أنه أربكنا أن نعلم أن دولة حائزة للأسلحة النووية أجرت مؤخرا تجارب نووية غير تفجيرية دون مستوى المرحلة الحرجة. فتجارب دون المرحلة الحرجة هذه تتعارض مع روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومع قضية نزع السلاح النووي. ونود أن نرى وقف جميع التفجيرات النووية المتصلة بالأسلحة - سواء أكانت تفجيرية أم غير تفجيرية، وسواء أكانت دون المرحلة الحرجة أو متجاوزة للمرحلة الحرجة - وذلك في كل البيئات وفي جميع الأوقات.

وفي ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح، نعلق أهمية كبيرة جدا على نزع السلاح النووي وإزالة جميع أسلحة التدمير الشامل. وفي دورة اليوبيل الذهبي التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة، قدمت ميانمار، بدعم ساحق من الدول الأعضاء، القرار ٥٠/٧٠ عين، المعنون "نزع السلاح النووي"، والذي يطلب الى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنفذ برنامجا مرحليا لإجراء تخفيضات شديدة في الأسلحة النووية بهدف إزالة هذه الأسلحة إزالة تامة ضمن إطار زمني محدد، ويطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ على سبيل الأولوية، لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي تستهل مفاوضات متعددة الأطراف حول نزع السلاح النووي.

منذ اتخذت الجمعية العامة قرارها ٥٠/٧٠ عين في عام ١٩٩٥، شهدنا نموا سريعا في الاهتمام بنزع السلاح النووي وتأييده على النطاق العالمي. وجميع قضاة محكمة العدل الدولية، في فتواهم الصادرة في ٨ تموز/ يوليه ١٩٩٦، أكدوا بالإجماع مرة أخرى بأن جميع الدول، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، ملتزمة بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات. كما تعالت الأصوات المطالبة بنزع السلاح النووي من جانب عدة أفرقة من الخبراء وأفرقة من مسؤولين عسكريين سابقين من بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ومنظمات عامة في مختلف بلدان العالم.

وفي الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة نجح وفد بلدي مرة أخرى في تقديم قرار متابعة - القرار ٤٥/٥١ سين - بشأن نفس الموضوع. وسوف يقدم وفد بلادي مشروع قرار متابعة آخر بشأن نزع السلاح النووي في دورة هذا العام أيضا. ونأمل أن يحظى مشروع قرارنا، في ضوء أهميته السياسية القصوى، بتأييد ساحق من الدول الأعضاء، كما حدث في السنوات السابقة.

وفي المؤتمر الذي عقد في أوسلو مؤخرا في الفترة من ١ إلى ١٩ أيلول/ سبتمبر تم التفاوض على مشروع اتفاقية لفرض حظر تام للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن نؤيد حظر تصدير هذا النوع من الألغام واستخدامه بطريقة عشوائية. ولكننا نعتقد أن من حق كل بلد أن يمارس حق الدفاع عن النفس المكرس في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بدفاعه الوطني. والمشكلة الحقيقية، من وجهة نظرنا، تكمن في الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد وتصديرها والاتجار بها. فالاستخدام العشوائي لهذا النوع من الأسلحة هو الذي يقتل ويشوه الأبرياء من الأطفال والنساء والرجال في كل مكان في العالم؛ وتصدير هذه الألغام والاتجار بها يتسببان في انتشارها، وهذا بدوره يؤدي إلى استخدامها عشوائيا. وعلينا أن نتصدى بفعالية لهذه المشاكل الحقيقية بدلا من السعي إلى فرض حظر تام عشوائي وشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

في العام المقبل، ١٩٩٨، سنحتفل بالذكري الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد حققت الأمم المتحدة إنجازات هامة وملموسة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في غضون السنوات الخمسين الماضية. واليوم، تحظى مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان بأهمية واهتمام متزايدين.

ونحن جميعا نؤيد تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية بما فيها الحق في التنمية. هذه مسألة لا جدال فيها. ولكن عندما يتعلق الأمر بتطبيق معايير حقوق الإنسان، يقلقنا انحراف بعض البلدان الغربية عن معايير العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية، المكرسة في إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. إن تسييس مسائل حقوق الإنسان

والانتقائية واستخدام المعايير المزدوجة كل هذا يتعارض مع روح حقوق الإنسان ومعاييرها الأساسية.

وقد لقيت ميانمار معاملة ظالمة في هذا الصدد، وتم استفرادها باللوم من جانب بعض البلدان الغربية تحت قناع تعزيز وحماية حقوق الإنسان. والحقيقة هي إننا في تاريخنا بعد الاستقلال، لم نشهد قط في ميانمار مثل ما نتمتع به اليوم من نمو اقتصادي، ولم ينعم شعب ميانمار بما ينعم به الآن من حقوق الإنسان الأساسية في السلام والاستقرار والمأوى والملبس والطعام. وتلك البلدان الغربية تتعامى عن كل هذه التطورات الإيجابية والإنجازات التي حققتها الحكومة في بلادي، وتنغمس في طقوسها المعتادة من كيل التهم الملفقة التي لا أساس لها من الصحة ضد بلدي. إن جهلها للحقائق وسوء حكمها أشبه ما يكون بمثل نقوله في ميانمار عن طبيب دجال يجهل حقيقة أن المريض رجل، ويشخص له مرضه كأحد أمراض النساء. ولا يجوز اتهام إنسان أو لومه لإثم لم يرتكبه.

وفيما يخصنا، فقد تعاوننا مع الأمم المتحدة بكل ما في وسعنا. وما زالت ميانمار منخرطة في حوار متصل مع الأمم المتحدة. وابتداء من عام ١٩٩٤ فصاعدا، قمت شخصيا، بوصفي ممثل حكومة ميانمار، بإجراء مناقشات مع الأمين العام وممثليه، في مقر الأمم المتحدة هنا في نيويورك. وقام الأمين العام المساعد، السيد ألفارو دي سوتو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، بزيارة ميانمار عدة مرات والتقى بمسؤولين في الحكومة وأجرى معهم مناقشات. كما قام المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بعدة زيارات لميانمار؛ فضلا عن أن حكومة ميانمار ردت بالكامل على الاستفسارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان، وقدمت المعلومات الكاملة والشاملة التي طلبتها الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية. وسنواصل هذا التعاون مع الأمم المتحدة.

يشكل انتشار العقاقير المخدرة مصدر قلق متزايد للمجتمع الدولي. وكانت ميانمار دوما في طليعة الحرب ضد المخدرات غير المشروعة. والقليل من الحقائق والأرقام يغنينا عن الكلام.

في العمليات العسكرية التي قامت بها قوات ميانمار المسلحة في الفترة من عام ١٩٨٨ حتى آخر آب/أغسطس ١٩٩٧، لاعتراض تجار المخدرات، استشهد ٧٧٦ من أفراد القوات المسلحة بمن فيهم ٢٥ برتبة ضابط، وأصيب ٢ ٣٥١ فردا، منهم ٨٤ ضابطا.

ومنذ عام ١٩٨٩ وحتى هذا التاريخ، نُفذت عمليات لتدمير المخدرات ١١ مرة في بانغون، وعمليات لتدمير العقاقير المخدرة ومعامل المخدرات ومزارع الخشخاش ١٨ مرة من جانب السكان المحليين في مناطق الحدود؛ وتم تدمير ما مجموعه ٣٦ ٦٨٢,٣ فدان من مزارع الخشخاش. وكل هذه العمليات نُفذت بحضور صحفيين ودبلوماسيين أجانب.

وميانمار لديها إطار قانوني شامل لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، بما في ذلك غسل الأموال. وبموجب قانون عام ١٩٩٣ الخاص بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية يُحظر تماما غسل الأموال وحيازة الممتلكات بوسائل غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات. وينص هذا القانون على عقوبات صارمة لهذا النوع من الجرائم، وقد أنشئت هيئة مستقلة - لجنة فحص الممتلكات - للتعامل بفعالية مع هذه الجرائم.

ويتجسد تعاون ميانمار مع البلدان الأخرى في مجال تبادل المساعدة القانونية في قمع المخدرات، في قيام سلطات ميانمار بتسليم تاجر المخدرات، السيد لي يون شينغ، إلى السلطات التايلندية في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧، أثناء زيارة النوايا الطيبة التي قام بها رئيس الوزراء التايلندي شافاليت يونغشايود إلى ميانمار.

ومن بين أهم إنجازات ميانمار في الآونة الأخيرة في هذا الصدد، إعلان منطقة مونغ لا الخاصة (٤) الواقعة في ولاية شان الشرقية "منطقة خالية من المخدرات" اعتبارا من ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧، كما عُينت المنطقة الخاصة (٢) بولاية شان الشرقية، والمنطقتين الخاصتين (١) و (٢) في ولاية كاشين لكي تكون "مناطق خالية من المخدرات". ويجري تنفيذ تدابير فعالة للقضاء التام على إساءة استعمال المخدرات في هذه المناطق. ونحن على ثقة من أن هذه المناطق ستكون خالية تماما من المخدرات في الغد القريب. وبإنشاء عدد متزايد من هذه المناطق الخالية من المخدرات وباتخاذ تدابير فعالة أخرى لقمع العقاقير المخدرة، نتوخى تحقيق الاستئصال التام لإساءة استعمال المخدرات في ميانمار في المستقبل غير البعيد، ونجاهد لبلوغ هذا الهدف.

وإنصافا للجميع، قد يكون من الصعب أن نجد بلدانا أخرى قدمت تضحيات بهذه الضخامة من حيث الخسائر في أرواح وأوصال أفراد قواتها المسلحة، ونفذت مثل هـــذا الكم من تدمير العقاقير المخدرة. ولا يمكن لأي مراقب نزيـــــه وغير متحيز ضد ميانمار أن ينكر هذه الحقائق الملموسة. ولكن بعض الغربيين المغرضين الذين يضمرون الحقد لميانمار يشيرون بأصابع الاتهام إلى بلدي ويكيلون له كل أنواع التهم الملفقة. ولا يمكن أن يكون هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذه التهم. ولقد بلغ تشويههم للحقائق حـــدا من التبجح لا نستطيع معه إلا أن نقول إن مثل الطبيب الدجال الذي استشهدت به من قبل ينطبق أيضا على هذه الحالة.

ولئن كان هذا الوقت وقت تغيير وتجدد للأمم المتحدة، فإن ذلك يصدق أيضا على حـال رابطـة دول جنوب شرق آسيا. ففي هذا العام الـــذي يصادف الذكرى الثلاثين لتأسيسها، قبلت الرابطة في اجتماع وزاري عقدته في كوالالمبور في تموز/ يوليه من هذا العام، عضوية كل من لاوس وميانمار، مما رفع عـــدد الأعضاء إلـــى تسعة. وأظهرت الرابطة للعالم بعملها هذا، التضامن القائم فيما بين بلدان جنوب شرق آسيا. إننا على ثقة بأن هذا العمل سيؤدي إلى زيادة عضوية الرابطة بحيث تضم ١٠ بلدان في المستقبل القريب. وبهذه الزيادة، تكون الرابطة قد أثبتت جدواها وقابليتها للاستمرار وديناميتها بوصفها منظمة إقليمية.

وتسهم ميانمار أيضا إسهاما ناشطا فـــي التعاون الاقتصادي الإقليمي. فقد خطا بلدي مؤخرا خطـــوة هامة بانضمام ميانمار إلى التعاون الاقتصادي القائم فيما بين بنغلاديش وتايلند وسري لانكا والهند، والمعروف باسم "بيست - إيك" (BIST-EC)، في آب/ أغسطس مـــن هذا العام.

كما أسهمت ميانمار من خلال اتباعها سياسة خارجية مستقلة وناشطة، إسهاما ثابتا في توطيـــد السلم والاستقرار في منطقتها الإقليميـــة وخارجها. وستواصل ميانمار، بوصفها عضوا في رابطة دول جنوب شرق آسيا وفي حركة بلدان عدم الانحياز، مساهمتها هـــذه من خلال مشاركتها الناشطة في الشؤون الدولية والإقليمية في المستقبل.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمـــــة لمعالي وزير خارجية تركيا، السيد اسماعيل جيم.

السيد جيم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني سرورا عظيما أن أهنئ السيـــــد هينادي أودوفينكو على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. أنا واثق من أنه في ظل قيادته القديرة سيُكلل عمل الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة بالنجاح. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لممثل ماليزيا السفير غزالي اسماعيل للطريقـــة التي ترأس فيها الجمعية العامة خلال دورتها السابقة. وأعرب أيضا عن تهاني الحارة للسيد كوفي عنـــان على انتخابه لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة.

لقد حل إحساس بالواقعية محل النشوة النسبية التي أشاعها انتهاء الحرب الباردة. فبالرغم من أن إمكانية حدوث مواجهة عالمية انخفضت انخفاضا كبيرا، لا يزال ضمان الأمـــن وحفظ الاستقرار يشكلان شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولـــي، فنحن نشهد نشوب نزاعات وحدوث توترات خطيرة إقليمية الطابع وداخل كل دولة من الدول.

وفي أنحاء العالم أوجـــــه تفاوت خطيرة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية. إذ تعيش شرائح كبيرة من سكان العالم في ظروف يسودها الفقر المدقع. ولا يزال تحقيق التنمية المستدامة يشكل تحديا عظيما للمجتمع الدولي. ومن جهة أخرى، تتطلب القيم المعاصرة التي نتشاطرها، مثل الديمقراطية، والتعددية، والتسامح، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، اهتماما وجهدا دائمين.

وفي ظل هـــــذا الواقع، دخلت المنظمات الدولية والإقليمية، والأمم المتحدة خاصة، في عملية إعادة تحديد لدورها ووظائفها بهدف التكيف مع الوقائع والتحديات الجديدة. وقد تمخض عن المناقشات والجهود التي بُذلت مؤخرا لإصلاح الأمم المتحـــدة، توصيات خلاقة. وأود هنا أن أهنئ الأمين العـــــام على تقريره الشامل. فبرنامج الإصلاح البعيد الأثـــر والموضوعي المقترح فيه يلبي توقعاتنا. ولذا نحن نؤيد برنامج الإصلاح تأييدا قويا. ونشاطر أيضا، من جهة أخرى، الأمين العام أوجه قلقه البالغة فيما يتعلق بالحاجة إلى إرساء المنظمة على أساس مالي سليم.

كما نشيد بالأمين العام لإيلائه الهدفين المتمثلين في تخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية، الأولوية القصوى. فهذا الأمر لا غنى عنه إذا ما أريد تحقيق السلم والأمن

وصونهما داخل الأمم وفيما بينها. وفي هذا السياق، نقدر النهج الذي أخذ به الأمين العام والذي يقضي بأن يتم التنسيق المتوخى في فريق التنمية على نحو لا يُضعف بأي شكل من الأشكال من سلطة المؤسسات المعنية واستقلالها، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

وإن جعل حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من جميع عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، هو أيضا هدف يستحق الثناء. ويسرنا أن نجد شخصية مرموقة على رأس أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. وستوفر الذكرى الخمسون لاعتماد الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي سيُحتفل بها عام ١٩٩٨، الفرصة للتأكيد من جديد على التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان في العالم بأسره.

إن رفع معايير حقوق الإنسان إلى أعلى مستوى لها هو أهم واجب والتزام واقع كل دولة تجاه شعبها. وأود أن ألفت الانتباه إلى مشاكل حقوق الإنسان والتمييز التي يواجهها على نحو خاص العمال المهاجرون وأسرهم في بعض الدول المتقدمة. فقضية حماية وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بهم، وحقوقهم الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية من القضايا التي تثير أبلغ القلق في ميدان حقوق الإنسان.

وتؤيد تركيا في هذا الخصوص فكرة عقد مؤتمر عالمي معني بالعنصرية، والتمييز العنصري، ورهاب الأجانب والتعصب المتصل بذلك، ومن شأن هكذا مؤتمر أن يشكل محطة هامة في الصراع الذي تشنه الأمم المتحدة منذ عقود على العنصرية والتمييز العنصري.

وتؤيد تركيا أيضا الجهود المزمع بذلها في برنامج الإصلاح من أجل تحسين قدرات الأمم المتحدة على التصدي للمشاكل عبر الوطنية المتمثلة في الجريمة المنظمة، والمخدرات والإرهاب. والمشاكل المتصلة بإساءة استعمال المخدرات هي من أهم التهديدات التي تحيق بعالمنا اليوم. وستتيح لنا الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة التي ستعقد في العام المقبل أن نرسم طريق التدابير الجديدة اللازمة لمواجهة التهديد الذي يمثله الاتجار بالمخدرات.

ولا شك أن الإرهاب هو آفة العصر. فهو يهدد حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية. كما ينتهك أبسط حقوق الإنسان، أي الحق في الحياة. وهو لا يعترف بالحدود. إن قيام تعاون دولي في محاربة الإرهاب أمر ضروري، ويجب على المجتمع الدولي كذلك أن يدين البلدان التي تمتنع عن المشاركة في هذا التعاون. ونعتقد أن الوقت حان لصياغة مشروع معاهدة عالمية لمكافحة الإرهاب. ومن المنطلق نفسه، نعتقد أنه ينبغي إدراج الجرائم الإرهابية ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية المقرر إنشاؤها.

لقد اقترح الأمين العام اتخاذ تدابير جذرية تضع جدول الأعمال المتعلق بتحديد الأسلحة في صدارة التعاون المتعدد الأطراف. وينبغي التشديد مجددا على عمل مؤتمر نزع السلاح في جنيف، بهدف وقف إنتاج المواد الانشطارية المستعملة لأغراض التسلح.

وينبغي لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أن يصبح أداة فعالة لرصد عمليات نقل الأسلحة. وعلى غرار ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي بذل جهود مضنية لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة، بوصف ذلك عنصرا أساسيا في المحاربة الدولية للإرهاب.

إن حفظ السلام يبرز باعتباره واحدا من أهم منجزات الأمم المتحدة. وتطوير قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام لا يزال يمثل حاجة ماسة، تؤيدها تركيا تأييدا حارا. ولقد شاركت تركيا ولا تزال في العديد من عمليات حفظ السلام.

إن العمل الجاري بقصد تحسين الطابع التمثيلي لمجلس الأمن، وزيادة فعالية المجلس وكفاءته ومواءمته مع الحقائق الراهنة للمجتمع الدولي عمل له أهمية خاصة. وإصلاح مجلس الأمن يمثل أهم محاولة بُذلت على مر سنين عديدة لتعزيز الدور والسلطة الأدبية لا لمجلس الأمن وحده وإنما أيضا للأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية.

ونحن علينا أن نكفل أن يتوافق التوسيع المتوخى والتكوين المقبل لمجلس الأمن مع توقعات أكبر قطاع ممكن من أعضاء الأمم المتحدة. ولا بد أن تراعى في عملية الإصلاح التغيرات الأساسية التي حدثت على الساحة الدولية، وأن يعترف فيها بقدرة كل مجموعة من الدول واستعدادها للقيام بدور أكبر وأكثر فعالية. وهذه الدول ينبغي أن تتاح لها الفرصة كي تمثل في مجلس الأمن بشكل أكثر تواترا وانتظاما. إن إصلاح مجلس

الأمن أمر على قـــدر كبير من الأهميـــة بحيث ينبغي ألا يـُربط بتسوية مسائل أخرى؛ ويجب أن يكون مرضيا لمجموع الأعضاء ومعززا لدور وسلطة المنظمة.

إن تركيا، بوصفها بلدا واقعا عند مفترق طرق ثلاث قارات ومناطق عديدة منها البلقـــان والشرق الأوسط والقوقاز والبحر المتوسط وآسيا الوسطى، على استعداد للنهوض بدور أكبر في صيانة السلم والأمن والاستقرار في منطقتها الأوسع. واليوم نجـــد أن الخصائص التاريخية والثقافية لهذه الرقعة الجغرافية الشاسعة تجد، أكثر من أي وقت مضى، تعبيرا عنها في سياسة تركيا الخارجية من زاوية الآمال والفرص.

إن عودة الحياة الطبيعية في العراق واندماجه من جديد في المجتمع الدولي أمران لهما أهمية حيوية لجميع بلدان المنطقة. وتركيا تؤيد المحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه. وما برحت تركيا تمتثل امتثالا كاملا لنظام الجزاءات الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق. ومن ناحية أخرى، من الحقائق الثابتة أن الجزاءات قد أسفرت أيضا عن آثار سلبية لم تكن متوقعة بتاتا على اقتصادات أطراف ثالثة من الدول، فضلا عن آثارها على اقتصاد العراق نفسه. وتركيا من أكثر البلدان التي تأثرت سلبيا وبشكل مباشر نتيجة نظام الجزاءات. وهذه الحالة غير المقبولة تذكرنا بالملاحظة الوجيهة تماما التي أبداها الأمين العام السابق والقائلة بأن:

"[الجزاءات] ... إجراء يـُتخذ بصورة جماعية من جانب الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما. وينبغي أن تتحمل التكاليف ... جميع الدول الأعضاء بصورة منصفة وألا يقتصر تحملها على العدد القليل منها الذي يشاء سوء حظه أن يكون من جيران البلد المستهدف أو شريكا اقتصاديا رئيسيا له". (A/50/60، الفقرة ٧٣)

ونحن نتوقع من مجلس الأمـــن أن ينظـــر على وجه السرعة في طلب تركيا المقدم إلى لجنة الجزاءات، وأن يتخذ الإجراء اللازم بشأنه.

لقد كانت عملية السلام في الشرق الأوسط في الماضي القريب أهم تطور إيجابي في تلك المنطقة الهشة. ومع ذلك، اتخذت الأحداث مؤخرا - دون توقع - مسارا مؤسفا وخطيرا. فإن عملية السلام أصبحت تعاني إجهادا بالغا من جراء الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، التي تنفـــذ بالرغم من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة وبالرغم من أحكام اتفاقات السلام، وكذلك الأنشطة الإرهابية المقيتة التي يقوم بها أعداء السلام. ونحن نحث الأطـــراف على بذل قصارى جهدها لإقامة الثقة المتبادلة التي بدونها سيكون من المستحيل تحقيق أهداف عملية السلام.

إن أفغانستان منطقة صراع أخرى لم يتمكن المجتمع الدولي حتى الآن مـــن المساعدة علـــى تحقيق حل عادل ودائم فيها. وفي الوقت الحاضر، نجد أن الوحدة الوطنية للشعب الأفغاني ذاتها أصبحت معرضـــة للخطر. ومن المؤسف تماما أن الفصائل المتحاربة لا تزال تلجأ بحماس إلى الخيار العسكري، ومن المؤسف، أن من العقبات الكبرى أمام إقناع الفصائل بأن الحل العسكري لا يحقق شيئا، وجود إمدادات مستمرة من الأسلحة والمعدات والذخيرة، إلى جانب تورط عسكري من الخارج.

إن لبلدي علاقات تاريخية وثيقـــة مع أفغانستان والشعب الأفغاني. ونحن نتعاطف بشـــدة مع استقلال أفغانستان وسيادتها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجـــددا استعـــداد تركيا لاستضافـــة اجتماع يضم جميع الفصائل الأفغانية - بالتعاون مع الأمم المتحدة - ويـُعقد متى توفـَّر الاستعداد لدى جميع الأطراف للمشاركة فيه.

وتركيـــا تعلق أهمية خاصة على الوصول بعلاقات الصداقة والتعاون الوثيقة مع بلدان البلقان إلى أعلى المستويات. ونحن نويد المبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى ضمان السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي أوروبا. إن البوسنة والهرسك لا تزال محط اهتمام المجتمع الدولي. والحفاظ على استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامـــة أراضيها ووحدتهـــا لا يزال من المسؤوليات التي تتحملها الأمم المتحدة. إن التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام لم يتحقق بعد. وبينما يعمـل الاتحاد بجد لتنفيذ اتفاق السلام، لا تـــزال دوائر أخرى تعرقل العملية بأسرها. والجهد الناجح الذي بذلته قوة تثبيت الاستقرار في شهر تموز/ يوليـــه الماضي للقبض على متهمين بارتكـــاب جرائم حـــرب ظلا مطلقي السراح وتقديمهما للمحاكمة كان تحركا جديرا بالثناء. ولكي تتحقق المصالحة ويكفـــل السلم والأمن في البوسنة والهرسك، من الضروري أن يثبت للجميع أن الجرائم التي ارتكبت لن تمر دون عقاب. وعودة اللاجئين والنازحين إلى

ديارهم تمثل عنصرا أساسيا آخر لتحقيق سلام واستقرار دائمين في البلاد.

إن قوة تثبيت الاستقرار، التي تساهم فيها بلادي بقوات تقوم بدور هام في البوسنة من أجل صيانة السلم والنظام منذ التوقيع على اتفاق السلام. ونحن نعتقد أن الوجود المستمر لقوة دولية في المنطقة أمر حاسم من أجل إحلال سلام دائم.

لقد مرت ألبانيا وشعبها بأوقات عصيبة. وكان ضمان السلم والاستقرار الداخليين في ألبانيا شرطا لازما للحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة كلها. وقوة الحماية المتعددة الجنسيات التي شاركت فيها بلادي أيضا، قد نجحت في استعادة الاستقرار والنظام في البلاد. وبذلك تسنى للشعب الألباني أن يجري انتخابات برلمانية مهدت الطريق لحل الأزمة.

ومع ذلك، لا تزال ألبانيا تواجه طريقا وعرا في سعيها إلى الانتعاش الإداري والاجتماعي والاقتصادي الكامل. والحاجة إلى الدعم الدولي المتضافر لاتزال قائمة. وتركيا، التي تتقاسم روابط تاريخية وثقافية وطيدة مع الشعب الألباني، ستواصل دعمها لألبانيا.

وبالنسبة لعلاقاتنا مع اليونان، فإن هدفنا الأساسي هو أن نعالج على الفور، عن طريق حوار مضموني يستهدف التوصل إلى نتائج، القضايا التي لا تزال قائمة بين البلدين، والتي تتصل أساسا ببحر إيجة. ولتحقيق هذا الهدف تقدمنا بعدة نداءات إلى اليونان كي توافق على إجراء الحوار بغية تسوية ما بيننا من خلافات.

نحن لا نستبعد لتحقيق التسوية السلمية للخلافات فيما بيننا أي طريقة تحظى بالموافقة. وبالإضافة إلى ذلك فإننا ننفذ على نحو انفرادي بعض تدابير بناء الثقة، ونأمل أن يقابل هذا العمل بالمثل. ونتوقع من فريق "الحكماء" الذي يضم شخصيتين غير حكوميتين من تركيا واليونان أن يتمكن في نهاية المطاف من الاجتماع دون مزيد من التأخير. إن هذا الفريق يضطلع بمهمة إعداد تقرير يقدم إلى حكومتي البلدين مشفوعا بتوصيات غير ملزمة لمعالجة هذه القضايا.

وننتظر بلهفة أن تترجم الأقوال إلى أفعال ملموسة بغية النهوض بعلاقات أفضل بين بلدينا، على أساس التفاهم الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة حلف شمال الأطلسي في مدريد في تموز/ يوليه الماضي. إن إرجاء هذه العملية بربطها بشروط مسبقة وقضايا مصطنعة أخرى أمر لن يخدم مصالح أي من البلدين.

من الواضح أن المشاكل الثنائية فيما بيننا لا يمكن أن تحسم من خلال جهود تركيا وحدها، وأن الالتزام المتبادل وإبداء حسن النية من جانب الطرفين أمران حتميان.

إن منطقة القوقاز التي تعتبر طريقا بين الشرق والغرب تجتذب اهتماما عالميا من الناحيتين السياسية والاقتصادية. ونحن نولي أهمية قصوى للسلم والاستقرار، ولحماية وتعزيز الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية لبلدان تلك المنطقة المجاورة. وفي هذا الصدد، من المهم أن نوجد حلا عادلا ودائما للنزاع بين أذربيجان وأرمينيا على أساس القانون الدولي. فلا يزال النزاع في منطقة ناغورني كاراباخ يشكل العقبة الأساسية في طريق تحقيق السلم والأمن والنهوض بتعاون معزز ثنائي ومتعدد الأطراف في المنطقة، لأن أكثر من خُمس أراضي أذربيجان لا تزال خاضعة للاحتلال. ونحن نحث على أن تؤخذ عملية مينسك والقرارات الناجمة عن هذه العملية، بجدية من جانب جميع الأطراف وأن يتم تنفيذ هذه القرارات.

وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تنظر بعناية في الجهود التي بُذلت في هذا السياق من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك. وستواصل تركيا باعتبارها عضوا في هذه المجموعة الإسهام في هذه الجهود.

نحن نرحب بالاجتماع الذي عُقد في آب/أغسطس الماضي في تبليسي بين أطراف النزاع الجورجي - الأبخازي، وبتوقيع القادة على بيان بشأن الحل السلمي المتبادل المقبول لهذا النزاع. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن تركيا ملتزمة بسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، كما ورد في وثيقة لشبونة التي أصدرتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولقد ظلت مسألة قبرص مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن منذ ٣٤ عاما تقريبا. وهي مدة مماثلة تقريبا لمدة وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، في

تلك الجزيرة. ولعل الوقت قد حان تماما لنجد إجابة حقيقية على السبب في عدم إمكان التوصل إلى حل لهذه المشكلة طوال هذا الوقت على الرغم من التغيرات الهائلة التي حدثت على الساحة الدولية وفي قبرص نفسها، وعلى الرغم من كل الجهود الحميدة، التي بذلها الأمناء العامون السابقون للأمم المتحدة.

بعد سنوات عديدة، سيكون من الخطأ في رأيي أن نستمر في ربط فشلنا طوال ٣٤ عاما بالافتقار إلى الإرادة السياسية أو بتعنت طرف أو آخر. ينبغي أن نسأل أنفسنا أين فشلنا، ولماذا لا يزال الشعور بعدم الثقة عميقا في الجزيرة، وهل قمنا بتشخيص سليم للمشكلة.

هناك شعبان متميزان وإدارتان منفصلتان وديمقراطيتان على تلك الجزيرة. وإلى جانب هذه الحقيقة فإن الازدواج الطائفي والازدواج المنطقي والحفاظ على نظام الضمانات لعام ١٩٦٠ أمور ينبغي اعتبارها أسسا لا تقبل الجدل في أي تسوية. ومن الواضح أن التردد في الاعتراف بالحقائق القائمة في الجزيرة، والميل إلى ممارسة الضغط على طرف واحد فقط لن يؤديا إلى حل تفاوضي. وقد وطدت الجولتان الأخيرتان من المحادثات في تروتبيك وغليون، هذا الإدراك. ونعتقد أن دروس الماضي والتطورات الحالية على الساحة الدولية تلزمنا بسلوك نهج واقعي تجاه المسألة القبرصية. وإقامة توازن بين المركز القانوني والسياسي لطرفي هذا النزاع، يصح أن تكون نقطة الانطلاق لعملية إعادة التفكير.

والوقت عامل جوهري في بدء هذه العملية لأنه من الممكن أن نتوقع أن تحدث في أوائل عام ١٩٩٨ سلسلة من الأحداث التي قد تعرقل الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفاوضية، وتزيد من التوترات سواء في الجزيرة أو في المنطقة. وكما شهدنا في المحادثات التي جرت وجها لوجه، فإن السعي إلى عضوية الاتحاد الأوروبي من جانب الجانب القبرصي اليوناني أصبح العقبة الرئيسية في طريق التقدم، مما يجعل عملية التفاوض عملية تفقد معناها بصورة متزايدة ويجعل الوصول إلى تسوية متفق عليها أمرا أبعد منالا مما هو عليه. إن تركيا والجانب القبرصي التركي على اقتناع تام بأن المضي في هذا المسعى سيلقي ظلالا قاتمة على المحادثات وقد يدمر عملية التفاوض من أساسها. ولقد أوضحنا في مناسبات عديدة موقفنا بشأن موضوع عضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي. إن معاهدتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ بشأن قبرص قد أقامتا توازنا مؤسسيا داخليا بين الطائفتين في قبرص، وفي الوقت نفسه توازنا خارجيا في المصالح بين تركيا واليونان في علاقتهما بقبرص. هاتان المعاهدتان استبعدتا دون أي لبس عضوية قبرص في أية منظمة دولية أو اتحاد سياسي أو اقتصادي لا تكون تركيا واليونان كلتاهما عضوين فيه. ومن ثم فإن قبرص، من وجهة النظر القانونية لا يمكنها الانضمام إلى الاتحاد إلا بعد حل المشكلة القبرصية وعلى أن يكون انضمامها متزامنا مع انضمام تركيا أيضا. ومن الناحية السياسية، فإن هذه هي النتيجة الوحيدة التي تبدو قابلة للبقاء. ونظل نظل نأمل في أن يتصرف المعنيون بإدراك تام لمسؤوليتهم التاريخية، فيما تقترب ساعة اتخاذ القرار في قضية سيكون لها أثر حاسم على المسار المقبل للأحداث في قبرص.

إن وزع قذائف S-300 في جنوب قبرص هو احتمال قاتم آخر، فإن شراء القذائف البالغة التطور، مقترنا بالجهود الطموحة التي يبذلها الجانب القبرصي اليوناني لإعادة التسليح، إنما يهدف إلى تهديد أمن المواطنين القبارصة الأتراك وتركيا ذاتها. وأملنا وطيد في أن تسود الحكمة في نهاية المطاف، وان يوقف هذا المشروع الذي قد يؤثر تأثيرا خطيرا على السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها.

لقد أشار وزير خارجية اليونان في البيان الذي أدلى به بعد ظهر اليوم، إلى بلدي وإلى قضية قبرص بطريقة مضللة. وسيمارس وفدي في مرحلة لاحقة حقه في الرد على الادعاءات التي وردت في ذلك البيان.

هناك ارتباط وثيق بين التحدي المتمثل في بناء السلم وصونه، وتحدي تحقيق التنمية. وبعد أن أتمت الأمم المتحدة بنجاح الـ ٥٠ عاما الأولى من وجودها، أصبحت الآن في وضع يمكنها من التصدي لهذه المهام. وينبغي لكل دولة عضو أن تبذل أقصى الجهود للإسهام في هذه العملية. وتركيا مصممة على القيام بدورها في هذا الصدد. وأملنا وطيد في أن تخطو الجمعية العامة في هذه الدورة، ونحن على أعتاب ألف سنة جديدة، خطوة أخرى هامة صوب تحقيق السلم والاستقرار والأمن والتعاون والتضامن والرخاء على المستويين الإقليمي والعالمي.

الرئيس بالنيابة: المتكلم التالي هو وزير خارجية بنما معالي السيد ريكاردو ألبرتو آرياس، وأعطيه الكلمة.

السيد آرياس (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تؤثر مأساة الملايين من البشر الذين يعانون من ويلات الفقر تأثيرا عميقا في بنما. فالفقر آفة مؤسفة بلغت أبعادا لا تطاق. ويواجه الحاضرون منا هنا المفارقة المخجلة التي تتمثل في كوننا ننتج أعلى مستوى من الثروة عرفته البشرية حتى الآن ونعاني في نفس الوقت من أعلى مستوى من البطالة عرفته اقتصاداتنا عبر التاريخ.

ويشكل الفقر والتهميش جبهتي القتال اللتين تقتضيان منا التحلي بالإرادة السياسية والأخلاقية. ومن وجهة النظر هذه، تشعر بنما بقلق لمجرى هذه المناقشة التي تتناول الخصائص المالية أو العسكرية للكثيرين من المتطلعين إلى الحصول على عضوية مجلس الأمن والتي قد تجعلنا ننسى السبب الذي أنشئت من أجله هذه المنظمة.

إن بنما، وهي من الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة، قد وقّعت على ميثاق الأمم المتحدة لإعلاء صوت الذين أسكت الاستعمار صوتهم، والمطالبين بالعدالة والحرية والتنمية؛ ولإعادة الكرامة للشعوب التي حرمت، مثل شعب بلدي، من حقوقها السيادية؛ ولإعطاء الذين تعرضوا للأذى من التمييز والاضطهاد الحق في أن يحلموا بعالم أفضل لا يتعرض فيه أحد لكراهية للون بشرته، أو معتقداته، أو لانتمائه لجماعة إثنية معينة أو لأنه من أفراد جنسه لا أفراد الجنس الآخر.

لقد وقّعت بنما على تلك الوثيقة الرائعة إجلالا للبؤساء على كوكبنا وبهدف توفير المؤسسات الديمقراطية، والحقوق المدنية والسياسية، والمحافل المتعددة الأطراف لكل الناس - من الرجال والنساء ذوي النوايا الطيبة - الذين لا يريدون عودة الحروب التي تدمر ديارهم وتراثهم ومدنهم وبلداتهم وأراضيهم الزراعية، ولا يريدون أيضا رؤية الحروب تقضي على أجيال بأكملها يضحى بها نتيجة للأفكار المتسلطة والتعصب والتطرف.

لقد وقّعت بنما على ميثاق سان فرانسيسكو، كغيرها من الكثرين الموجودين هنا - حتى يتاح لفقراء العالم والذين يعانون من الأمراض وسوء التغذية التمتع بخاصتين من أبسط الخصائص الإنسانية وأشدها تأثيرا، وهما الإيمان والأمل.

وأدت الفترة التي انقضت منذ ذلك الحين والتي تتجاوز ٥٠ عاما إلى تحقيق أوجه تقدم هائلة غيرت وجه العالم. إلا أن الكثير من هذا التقدم ما كان له أن يتحقق لو لم يظهر التعاون الذي أضفى معنى ومقصدا جديدين على منظمتنا. والواقع أن ثمة آثارا قليلة باقية من مخلفات الاستعمار التي تنتظر الحل، والمجموعات الإثنية والقوميات، والثقافات المحظورة والمضطهدون يعملون الآن معا بإحساس من الفخر لتصميم عالم متعدد الألوان ينادي بالمساواة في ظل الاختلاف وبالتسامح تجاه التنوع.

وقد ارتفع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه في البداية وجدول أعمالها يعبر الآن عن آلام الشعوب ومعاناتها ونضالها وتطلعاتها. وقد تبدلت توجهاته ومحتوياته، وأصبح للكل محفل يعرب فيه عن آرائه ويلقى فيه التأييد والتفهم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد يونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين).

ولو حاول مجلس للتخطيط أن يحدد، كما هو مقترح الآن، أي المشكلات يعطى الأولوية ويستحق الاهتمام والتمويل والمناقشة، لما انعقد مجلس الأمن قط في بلدي بنما ولما كان من الممكن أن يتحقق ذلك الحدث الذي غير بشكل حاسم مسار المفاوضات عندما حاولت بنما أن تستعيد سيادتها وتسترد قناتها.

هناك منجزات هامة تتحقق في الحياة اليومية للأمم المتحدة. إلا أن أيًّا من هذه المنجزات ما كان من الممكن أن يتحقق لو أن الأمم المتحدة لم تبلغ، بفضل صبغتها العالمية، ما بلغته من جودة الأداء ومن الطبيعة التمثيلية والشرعية. ولا بد من التسليم بأنه ما زالت هناك اختلافات وأوجه قصور حادة لا يمكن قبولها وهي تزداد الآن خطورة وتدق أبواب ديارنا باستمرار وبقوة.

ففي الوقت الذي يلقى فيه الآلاف من البشر حتفهم أمام أعيننا نتيجة للجوع، والتعصب، والكراهية، والإرهاب، والحرب التي يقتتل فيها الأشقاء، والاستبداد، والعنف؛ ينظر إلينا الآلاف من الأطفال عبر شاشات التلفاز بعيون كليلة وحزينة وسرعان ما يصبحون مجرد أرقام إحصائية عندما ينتهي البرنامج.

وما زال هناك من يبيعون الأوهام ويودون منا أن نصدق أن النزاعات تكمن في فوهات البنادق وأنه يمكن حسمها بالحصول على أسلحة أقوى.

إن الأرقام المتعلقة بالإنفاق العالمي على الأسلحة لا تتناسب بتاتا مع أرقام الإنفاق على التنمية حتى أن مجرد ذكرها أمر يخجل.

لقد كان الأحرى بنا أن نكون قد وعينا الدرس القائل بأن الشعوب إذا توفر لها الدافع لأي سبب كان، لم يعد بوسع أي سلاح أو نظام دفاعي - مهما كان متطورا، أن يقضي على أسباب النزاع؛ وأن وسائل القوة يمكنها أن تهدئ من الحمى ولكنها لا تستطيع القضاء على الاضطراب المسبب لها؛ وأنه لا يوجد أي حل عسكري للمشاكل الاجتماعية والسياسية. ويبين لنا التاريخ، وهو معلمنا في هذه الحياة، أن العنف يأتي عادة نتيجة للنزاع ولا يكون سببا له؛ وأن الحرب تكون في الغالب الأعم عرضا من أعراض شرور قائمة وليست سببا لها؛ وأن السبيل الوحيد لحسم النزاعات والعنف الذي يواكبها هو معالجة أسبابها الحقيقية المتأصلة وهي: الجوع، وسوء التغذية، والفقر المدقع، والافتقار إلى الموارد اللازمة للتغلب على هذه الآفات؛ والتمييز العرقي والجنسي والثقافي؛ والتعصب والاستبداد؛ والأصولية والاضطهاد السياسي والديني؛ والبطالة والسخرة والأجور الزهيدة بدرجة منافية للأخلاق، والإذلال والقمع الوطني.

إن أغلبية من حضر منا إلى هنا قبل ٥٠ عاما، وكذلك أغلبية العديدين الذين جاءوا فيما بعد، قد فعلوا ذلك بحثا عن التضامن والملاذ في دنيا القانون، وليس لحماية أنفسنا في تحالف عسكري جديد، أو للاحتماء بظل المدافع. ثم أجبرتنا الظروف على العيش في ظل توازن نووي مشؤوم جعل العلاقات بين مختلف القوى العسكرية العامل الحاسم في العلاقات الدولية. واليوم، نجد أنفسنا نعيش في وضع مختلف تماما يقاس فيه توازن القوة بحسب إمكانيات الأسواق وقوتها الاقتصادية، وليس هناك ما يجبرنا على أن نواصل العيش في ظل نموذج الحرب الباردة.

ويتمثل أخطر تهديد محدق بالسلم والأمن الدوليين في الفقر، الذي يتفشى كتفشي أشد أنواع الطاعون. فأي جيش من جيوش أعضاء مجلس الأمن الحاليين أو المستقبلين يستطيع أن يقضي على هذا الخطر الذي هو مصدر لجميع العلل والأحقاد والذي يحصد من أرواح البشر أكثر مما تحصده أي بكتريا أو فيروسات أو طاعون قديم أو حديث.

وإذا كان ما نلمسه هو انبعاث للنزاعات القديمة والمتقيحة التي جمدتها الحرب الباردة، هل ترانا نستعيض عن التوازن القديم للرعب النووي ثنائي القطب، بتحالف عسكري جديد موسع من أجل حسم تلك النزاعات تحت مظلة الأمم المتحدة؟

وبالتأكيد لا تعتقد بنما أن القوة ليست ضرورية للردع، ولا نجهل أن هذه الأداة مفيدة عندما توضع في أيد مسؤولة، لا سيما عندما تَكتسب الشرعية بوجود توافق عالمي في الآراء بشأنها كما انتوى الميثاق.

وما يقلقنا هو أن معظم النقاش الذي يدور في العالم بشأن إصلاح الأمم المتحدة يركز بصورة مبالغ فيها على استخدام القوة ويتجاهل ما هو هام، بل أساسي، أي التعاون من أجل التنمية.

وبالتالي، فإن التأكيد على أن أهم وظيفة للأمم المتحدة هي أن تكون لها قوة كبيرة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفي الوقت نفسه اقتراح خفض المكونات الاجتماعية والإنسانية في المنظمة وتبسيطها وإزالتها أمر يثير تساؤلات هامة بشأن الطبيعة النهائية لمشروعنا هذا لإصلاح المنظمة وتحديثها.

والقول بأن المساهمات المالية والمادية في عمليات حفظ السلام ينبغي أن تشكل أمرا حاسما في تحديد من يحق له الجلوس في مجلس الأمن ومن لا يحق له ذلك، والقول في الوقت نفسه بأن المهام الاجتماعية والإنسانية، والبرامج الإنمائية وبرامج حماية البيئة ينبغي أن توضع في فئات أخرى من فئات التنظيم والإدارة هما قولان يسببان لنا قلقا بالغا. ولا بد من إعادة التوازن في هذه الخلاصة من المقترحات وإعطائها بُعدها الصحيح.

وإذا كان ما سنناقشه هو مجموعة الإصلاحات المتكاملة، فلا ينبغي لنا الكلام إلا عن مجموعة المبادئ الأساسية للأمم المتحدة المكرسة بالفعل في الميثاق.

وبهذا المنظور المتكامل، فإن غرض تعزيز المنظمة، ولا سيما مجلس الأمن، تعزيزا سياسيا وماليا، يتمثل في كفالة أن تستطيع المنظمة أن تؤدي مهمتها الرئيسية بشكل كامل، وهي تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية بوصف ذلك الوسيلة الأكثر فعالية في منع النزاعات.

وقد أدت التطورات الكبيرة في الخمسين سنة الماضية إلى تغيير المجتمع الدولي. وحدث التغير الأعمق في المعايير التي تحكم العلاقات بين البلدان والخطاب المستخدم في تحديد هذه العلاقات. فالقوى القديمة لم تعد موجودة، وأخذت قوى جديدة تظهر، رغم أن هناك مواطن ضعف عسكرية واضحة.

ولم تعد الحرب السمة المميزة لاتجاه التطور المعاصر ولا مسار الحياة الدولية أو محتواها. فلماذا تُنظم الأمم المتحدة بناء على واقع لم يعد موجودا؟ اليوم أصبحت السمات المميزة للتعايش الدولي تتمثل في السلام والتجارة واقتسام ثمار المعرفة والتكنولوجيا والتغيرات العميقة الرامية إلى كفالة مستويات أعلى من التسامح وانفتاح الذهن. وما يجب تعزيزه ليس هو الأدوات العسكرية لمنع الحرب. بل على العكس، ما يجب تعزيزه هو أدوات بناء السلام، وتحقيق التعاون الدولي، كما هو وارد في الميثاق، على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك (المادة ٣). والسلام الدولي لا تضمنه البنادق ولا المدافع، التي تستخدمها دولة عظمى واحدة أو عدة دول عظمى متحالفة. وقد ثبت ذلك من تجارب حدثت منذ زمن قريب، أو منذ زمن أبعد ولكنها ليست مع ذلك أقل إيلاما.

وقد تلقينا في هذا الصدد درسا جيدا للغاية من البلد الصغير والشجاع، أوروغواي، الذي يساهم في حفظ السلام بأعلى نصيب بالقياس إلى عدد السكان.

وإذا كان صحيحا أن أكبر حاجز أمام الإبداع والفكر والذكاء ينشأ جدليا من اللغة نفسها، إذن فلا بد لنا أن نهجر إلى الأبد العبارات وأسلوب التفكير المتبقيان من الحرب الباردة. ولا بد لنا أن نصمم شيئا يمثل على نحو أصح ما نريد القيام به.

ولا تشعر بنما أن مركزها القانوني قد تضاءل عندما تقر بأن بعض البلدان لها مزايا خاصة أو أن بإمكانها تصريف مهام مجلس الأمن على نحو أفضل منها. فمن ناحية، تتمثل المشكلة في تحديد هذه المهام، وأن نحدد ما إذا كنا نريد له أن يكون حارسا أم راعيا للتنمية والتعاون. ومن الناحية الأخرى، تتعلق القضية بدرجة مسؤولية الدولة عضو المجلس إزاءنا نحن الباقين. فلو كانت عضويتها في المجلس تقوم فقط على خصائصها الفردية - بحيث يُرفض أن يكون لنا أي شكل من أشكال التمثيل - لصح لها إذن شغل ذلك المقعد إلى أن تنتزعه منها ببساطة دولة أخرى عن طريق العنف.

وتدل كل الظواهر على أنه يتعين علينا أن نحدد تلك المهام بطريقة واضحة وعلى نحو يتمشى مع المجموعة الكاملة لأهداف الأمم المتحدة. ومن هذه الزاوية، على كل منطقة أن تحدد درجة التمثيل والمسؤولية التي يجب أن يحظى بها أعضاؤها، فضلا عمن يحق لهم شغل تلك المقاعد.

ويصعب علينا التفكير في أن أعضاء الأمم المتحدة، بعد أن اكتسبوا كل هذه الخبرة الطويلة الوافرة في العمل في مجموعات ومنظمات إقليمية، سيتعين عليهم التخلي عن كل شيء والتصويت لبلد ما على أساس فردي. ونود أن نعلم ما هي الفائدة التي تجنى من أن يسود المرء في فراغ.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تعد الكتل الإيديولوجية ولا العسكرية باقية على خارطة العالم، فلا يجب أن يظل التوزيع الجغرافي وحده باقيا. فالتقسيمات الجغرافية لم تكن سوى أدوات عتيقة استخدمت لرسم حدود تبسيطية واعتباطية ولتواجهنا أحيانا بمآس.

لا بد من الإقرار الكامل بهذا الواقع الدولي الجديد. فالحدود الجديدة التي تتشكل الآن هي حدود تجارية وإثنية ودينية وثقافية، ولأنها تحديدا قد أغفلت أثناء الحرب الباردة، لا نزال اليوم نواجه بجميع هذه الاضطرابات. وتلك الاضطرابات هي التي تغري حتى أكثر الناس محافظة منا بالاهتداء بالفكرة المتخلفة من عالم القطبية الثنائية القائلة بأنك إذا أردت السلام، تهيأ للحرب.

ومن ناحية أخرى، إذا كنا حقيقة مرتاحين لكون ثلث العضوية لا يتغير بالتناوب وثلثيها يتغيران، فسيكون من المعقول والحكيم أن نحافظ في أي توسيع للعضوية على هاتين النسبتين اللتين أثبتت التجربة كفاءتهما وسبق الاتفاق عليهما.

لماذا إذن نستمر في استخدام عبارات تميز بين الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام؟ لقد أصبحت هذه الثنائية في الحسابات سياسة متبعة تظهر بفجاجة

الكيفية التي يمكن بها للمصالح الفردية أن تفرق مجموعة الإصلاحات المتكاملة عن المبادئ التأسيسية، إلى الحد الذي يصبح فيه الإثنان متناقضين فعلا. هناك من يقولون إن من المخجل الاضطرار إلى تمويل الميزانية العادية من ميزانية حفظ السلام. وأقول إن المخجل أكثر من ذلك أن يكون عدم التناسب في الكميات هائلا، في المدفوعات والتبرعات على حد سواء، إلى الحد الذي أصبحت فيه الوظائف الاجتماعية والإنسانية ثانوية الآن بالنسبة للوظائف الأمنية، وكأن برامج العمل المدني تعتمد، في التحليل النهائي على العمليات العسكرية. ويبين ذلك قلبا غير معلن لمواطن التركيز بين ما ينبغي أن يكون ثانويا أي العمليات من أجل الحفاظ على الأمن، وما ينبغي أن تكون له الأولوية، أي برامج التنمية البشرية.

وينبغي أن تخصص ميزانية واحدة، وفقا لاستراتيجية سياسية يتفق عليها دوريا، للتصدي في كل حالة للتحديات المتغيرة في الدينامية الدولية الجديدة. وحسب رأينا، لا يتفق مع روح التحول الديمقراطي الجديدة في منظمتنا، ولا مع الواقع الدولي الجديد، أن يقوم بلد واحد أو عدد قليل من البلدان بتقديم التمويل للميزانية بأكملها بطريقة غير متناسبة، لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى خطر تركيز سلطة اتخاذ القرار، مما يؤثر بالتالي على عمل المنظمة.

وفي التحليل النهائي - ونحن لا نريد إعطاء دروس لأحد - نشعر أن ما هو ضروري هو وجود ترسانة جيدة من المعايير العامة والمرنة ـ وهو ما يمثل مفتاح السعي إلى إيجاد التوافق، في الآراء - أي معايير التمثيل السليم، والشرعية، وعدم التمييز، والإنصاف، والمساواة القانونية. ولا بد لنا من الانتقال من الخاص إلى مناقشة التطلعات الفردية، بغية تصميم خلاصة من المعايير التي يمكن تطبيقها على الجميع، سواء كانت مقاعدهم في مجلس الأمن مما يشغل بالتناوب أم لا.

ومن تلك الزاوية، نرى أنه لا ينبغي أن يناقش حق النقض نظريا، بوصفه ميزة أو فئة في حد ذاتها وقائمة بذاتها. فبمرور الزمن، حدث تحريف في الروح الأصلية للميثاق، التي قصد بموجبها أن يمثل أعضاء مجلس الأمن مصالح المجتمع الدولي، لا أن يعملوا وفقا لمصالحهم الاستراتيجية العسكرية أو السياسية الخاصة.

وفي ذلك السياق، ينبغي أن يتمثل جزء من الإصلاح في التفاوض على اتفاق يقيد استخدام حق النقض ليحصره فيما ينص عليه الفصل السابع، وما اتفق عليه في اتفاق الشرف في لندن عام ١٩٤٨.

ومن وجهة النظر تلك، فإننا نحتاج إلى صيغة يمكنها أن تمنع بلدا بمفرده من الوقوف في طريق المصلحة العامة. ومن شأن هذه الصيغة أن تبطل مفعول حق النقض بأغلبية الثلثين. أما الحل الأمثل فهو طبعا التخلص من حق النقض.

واسمحوا لي في هذا المقام أن أشكر القطاعين العام والخاص للمجتمع الدولي على ما قدماه إلى بلدي من دعم وتضامن خلال المؤتمر العالمي لقناة بنما.

وأغتنم هذه الفرصة للإفادة بأن بنما تواصل اتخاذ الخطوات التشريعية والإدارية اللازمة لتحويل هذه الخدمة العامة الدولية إلى وكالة يكون لها من الناحية الدستورية استقلالية - إدارية وسياسية ومالية. وبنما على يقين من أن الاحترام الدقيق لهذه الاستقلالية سيجعل الممر المائي ما بين المحيطين أكثر تنافسا وأشد فعالية، وسيتيح للوكالة أيضا أن تستفيد من الفرص العديدة التي ستنشأ بفعل الإدماج المقبل للقناة في الاقتصاد البنمي.

ويجب أن نتذكر أن الضرورات العسكرية للقناة هي التي ظلت مهيمنة حتى الآن، وهذا الأمر جعل من المتعذر استغلال ميزات القناة التنافسية العديدة في الأنشطة التجارية والبحرية الدولية. ومن وجهة النظر هذه، فإن أكبر شاغل استراتيجي في بنما خلال عملية الانتقال هو السيطرة الكاملة على القناة حتى يجري تنفيذ برنامج يتكلف ملايين الدولارات لتحديثها وتوسيعها. ويتضمن هذا البرنامج توسيع منطقة مهبط المياه عند غيارد - وهي منطقة حساسة للسفن العابرة من بحيرة غاتون - فضلا عن الدراسات التي تجرى بانتظام، بالتعاون مع الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي، بغية إنشاء سلسلة الأهوسة الثالثة التي سوف تسمح بعبور السفن التي يصل وزنها إلى ٠٠٠ ١٥٠ طن من الحمولة الساكنة.

ونظرا للاهتمام الدولي بالممر المائي البنمي الذي يربط ما بين المحيطين، نعتزم أن نعلن رسميا لهذه الدورة للجمعية العامة أنه بغية كفالة احترام حياد قناة بنما، فإن بنما ستقيم علاقاتها الخارجية بطريقة تؤدي إلى خفض حدة التوتر والصراع الدوليين، وعدم التدخل في مسائل من شأنها أن تتطلب منا اتخاذ مواقف موالية أو معادية لأعضاء في المجتمع الدولي الذي نقيم معه علاقات ودية،

أو موالية أو معادية للمجتمع الدولي بأسره. ونحن على اقتناع بأن هذه السياسة الجديدة هي أهم إسهام يمكن أن تقدمه بنما للسلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المنطلق، سنركز جهودنا على الإسهام في إقامة التفاهم والتعاون والعلاقات الودية بين الشعوب والحكومات. وقناة بنما، باعتبارها خدمة عامة دولية، يجب أن تكون مفتوحة أمام جميع مستعمليها من الجهات العامة والخاصة، بصرف النظر عن الراية التي يرفعونها أو النظام الاقتصادي الذي يمثلونه.

وفي هذا الصدد، فإننا سعداء لقبولنا في الأمانة المؤقتة لمجموعة ريو اعتبارا من عام ١٩٩٨، ونحن ملتزمون من الآن فصاعدا ببذل جهود دبلوماسية مكثفة لتعزيز دور المجموعة باعتبارها محفلا طليعيا للمناقشات والتفاهم السياسي بين دول المنطقة ومع المناطق الأخرى.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية في البوسنة والهرسك، معالي السيد جادرانكو برليتش.

السيد برليتش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة باسم البوسنة والهرسك.

أود أولا أن أتقدم بتهانئي الحارة إلى صديقنا وزميلنا المحترم، معالي السيد هينادي أودوفينكو، وزير خارجية أوكرانيا، على تبوئه منصب رئاسة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. إن ما يتحلى به السيد أودوفينكو من خبرة ثرية ومعرفة مستفيضة في شؤون الأمم المتحدة لدليل واضح على أن لهذه الدورة للجمعية العامة قيادة بارزة.

إن مصير البوسنة والهرسك ظل مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأمم المتحدة منذ أوائل عام ١٩٩٢ عندما أصبح بلدي دولة عضوا فيها. وقد تواصل كفاح البوسنة والهرسك من أجل البقاء بوصفها دولة ذات سيادة ضمن حدودها المعترف بها دوليا على مدى أربع سنوات. ونحن نعتقد أننا حققنا النصر في المعركة الرئيسية من أجل الحفاظ على سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية، بيد أننا نعلم أن الطريق ما زالت طويلة أمامنا.

إن دور المجتمع الدولي وتدخل الأمم المتحدة في أزمة البوسنة والهرسك كانا حاسمين. فلقد دافعت الأمم المتحدة بقوة، شهرا بعد شهر، بقيادة مجلس الأمن عن القواعد والمبادئ المقبولة دوليا بغية التمكين من إيجاد حل تفاوضي وسلمي في البوسنة والهرسك.

والمؤسف أن مأساة البوسنة والهرسك قد استمرت - لأسباب ذاتية وموضوعية ونعرف معظمها معرفة جيدة وعلى الرغم من جميع القرارات والمقررات، مسببة أفدح خسائر نجمت عن أي صراع حديث.

ولقد برهنت الأحداث أيضا على أن الأمم المتحدة لم تكن مستعدة للتصدي بفعالية لما كان بالتأكيد إحدى أشد الأزمات تعقيدا في عصرنا. فالصراع في البوسنة والهرسك كان ولا يزال قضية هامة ينبغي تحليلها بعناية في سياق تدخُّل الأمم المتحدة ودورها في حالات الأزمات.

بيد أننا نحترم المساعدة التي قدمها أعضاء بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والجهود الدؤوبة التي بذلوها من أجل مساعدة السكان المدنيين على البقاء. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إننا نتذكر بإكبار شديد أعضاء المجتمع الدولي الذين فقدوا أرواحهم في مهمة إحلال السلام في البوسنة والهرسك. ولقد شعرنا بحزن عميق إزاء الحادث المأساوي الذي وقع مؤخرا وأودى بحياة ١٢ من حُماة السلام الشجعان، وكان بينهم نائب الممثل السامي، السفير غيرد واغنر.

ولا يسعنا أن ننسى عشرات الآلاف من الأشخاص الذين قتلوا أو جرحوا، وآلاف الأشخاص المفقودين ومئات الآلاف من الأشخاص المشردين واللاجئين. لقد لحقت أشرار بليغة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقطاعات الحياتية الأخرى في البوسنة والهرسك. بيد أن النسيج الاجتماعي في البوسنة والهرسك هو الذي عانى في النهاية من أفدح الأضرار. إن السعي إلى الهيمنة الوطنية والتفرد وكراهية الغير، وأيضا الحماقة، كل ذلك عمل على تدمير جسور التواصل وعمَّق الفجوة بين مختلف المجموعات العرقية.

ونظرا لأن الآثار المأساوية المترتبة على الصراع ما زالت موجودة، فإن التغلب على العقبات العديدية التي تعترض طريقنا يتطلب قدرا كبيرا من الحكمة والصبر والعمل الدؤوب. لكننا نعتقد أن الوقت قد حان للتطلع

بثبات نحو المستقبل. ويجب أن نستغل هـــذا الوقت الثمين لإعادة بناء الثقة وإرساء العلاقات بين مختلف المجموعات العرقية وفيما بين جميع سكـــان البوسنة والهرسك. وينبغي لهذه العلاقات أن ترتكز على مقاييس وقواعد سلوك مقبولة دوليا. وفي هذا السياق، فإن مسألة تعزيز حقـــوق الإنســـان وحمايتها هي إحـــدى المسائل الجوهريـــة. فحقوق الإنســـان معترف بها عالميا وهي لصيقة بجميع البشر ويجب احترامها.

وبعد عامين على توقيع اتفاق دايتون وتوقف المجرى السلبي للأحداث وبـــدء عملية السلام، تواجه البوسنة والهرسك مهام هائلة ألا وهي إعادة بناء البلد الذي مزقته الحرب، وفي الوقت نفسه إنشاء نظام ديمقراطي للحكم والإدارة. وعلـــى الرغم من مجموعـــة المشاكل وجوانب النقص القائمة نرى أن القوة الإيجابية اللازمة لهذا المسعى آخذة في التزايد. وإلى جانب الاهتمام والدعم المتواصلين من المجتمع الدولي، نحتاج إلى أن تبدي الأطراف المعنية في البوسنة والهرسك المزيد من حسن النوايا السياسية إذا أرادت لعملية السلام أن تحرز تقدما وتسفر عن نتائج في نهاية المطاف.

إن الإطار القانوني لهـــذا الهدف المعقـــد بصورة استثنائية قد تم وضعه في اتفاق دايتون. ولقـــد وضع دستور البوسنة والهرسك بشكل يراعي الواقع السياسي القائم وينطلق من الصيغة الوحيدة الممكنة ألا وهي ثلاثة شعوب وكيانان ودولة واحدة. وبغية جعل هذا الترتيب الفريد قابلا للحياة، وفقا لأحكام اتفاق دايتون، أنشئت مؤسسات على مستوى الدولة.

وتؤدي رئاسة البوسنة والهرسك ومجلس وزرائها وبرلمانها وظائفها، بيد أنها لم تبلغ حتى الآن المستوى الأمثل من تواؤم الأداء. وهذا الموقف يمثل عقبة خطيرة وينبغي التغلب عليه بدون المزيد من الإبطـــاء نظرا لتأثيره المباشر على أداء نظام الدولة بأكمله وعلى العلاقات الخارجية للبوسنة والهرسك وكذلك على برامج تنميتها الرئيسية.

وعلى المستوى الأدنى، فإن نظام السلطة والإدارة على مستوى المحليات قد بدأ يتبلور. وهو يشمل عددا من الواجبات والأنشطة والمسؤوليات الهامة حيث عن طريقه ينبغي كفالة التمثيل المتكافئ والمشاركة المتكافئة لمختلف الفئات العرقية في عملية تقاسم السلطة. وهذا يمثل أحد أعمدة دولة البوسنة والهرسك الديمقراطية المتعددة الأعراق.

لكن الأهم هـــو الامتثال الكامل وغير المشروط لجميع نصوص اتفاق دايتـــون. وينبغي لجميـــع الذين وضعوا توقيعاتهم على اتفاقات السلام أن يفهموا ذلك. أما الذين لا يحترمـــون التزاماتهم فلا بـــد أن يتحملوا نتائـــج تصرفاتهم.

أود أيضا أن أقول إن التنظيم الناجح للانتخابات البلدية في البوسنة والهرسك، التي عقدت منذ أسبوع واحـــد، تكتسي أهمية كبيرة. فإن هذه الانتخابات، على الرغم من الشوائب التي شابتها، تشكل علامة بارزة في رحلتنا المعقدة والصعبة في كثير من الأحيـــان صوب السلام المستقر وبناء دولة البوسنة والهرســـك الحديثة الديمقراطية. إن إجراء الانتخابات في جميع ربوع إقليم البوسنة والهرسك دون أية مشاكل أو حوادث هامة تذكر، يدلل على استعداد جميع الأطراف في البوسنة والهرسك للامتثال لأحكام اتفاق دايتون.

وإن كون غالبية السكان في ذلك البلد المنهك الذي مزقته الحرب قد استجابوا استجابة منظمة وحضروا بأعداد كبيرة إلى مراكز الاقتراع لهو أمر ذو دلالة واضحة. فهو إشارة واضحة إلى أنهم يريدون أن يتولوا بأنفسهم مصير البوسنة والهرسك. وهو أيضا إشـــارة إلى استعدادهم لتوخي الهدف النبيل، هدف تضميد جراح الحرب والبدء في بناء جسور التعاون والتسامح والاحترام المتبادل.

إن تجربة ما بعد الحرب في البوسنة والهرسك تؤكد على أهمية الإصلاحات الديمقراطية وسيادة حكم القانون وإقامة العدالة وفقا لأعلى المعايير، واحترام حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات العامة. ومن أجل إقامة مجتمع ديمقراطي حقا، من الأهمية بمكان إتاحة المجال لأنشطة المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ومختلف المنظمات غير الحكوميـــة والطوائف الدينية. وخلال عمليـــة الانتخابات، تأكـــدت من جديـــد أهمية الإعلام المفتوح والموضوعي والصادق.

في سبيل تحقيق هـــذه الأهـــداف، يكتسي حضور المجتمع الدولي أهمية حاسمة. ولقد كان للعون والدعم المقدمين من مختلف مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة أهمية بالغة بالنسبة للبوسنة والهرسك، ونحن نشعر بالامتنان لذلك.

إن التنمية الاجتماعية الاقتصادية وبناء دولة ديمقراطية أمران مترابطان ترابطا وثيقا. وبغير مساعدة من الخارج موجهة توجيها سليما لا يمكن للبوسنة والهرسك أن تنشئ نظاما اقتصاديا مستداما، أو أن تحقق، من ثم، بيئة مستقرة أقل تعرضا لحالات الأزمة والصراع. نحن هنا نتكلم عن الصلة المتبادلة بين التنمية والديمقراطية والسلام. وإن إعمال هذا النمط هو السبيل الوحيد أمام البوسنة والهرسك للحاق بهذا العالم السريع التطور.

لذلك فإنني مقتنع بأننا جميعا نشترك في الرأي القائل بضرورة استمرار هذا الدعم بغية تحقيق الرؤية المشتركة الطويلة الأمد لازدهار واستقرار البوسنة والهرسك. علينا أن نمضي على هذا الطريق على نحو عاجل وملح. وهذا يسري أيضا فيما يتجاوز حدود البوسنة والهرسك: فنحن لا يسعنا أن نؤخر الاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق أود أن أؤكد على ظاهرة متنامية في عصرنا ذات أهمية خاصة بالنسبة للبوسنة والهرسك، ألا وهي التفاعل بين العوامل الخارجية والداخلية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. إن الجهود التي تجمع بين العنصرين هي وحدها التي يمكن أن تسفر عن النتائج المرغوبة، لكن العنصر الدولي لا ينبغي أن ينسى أبدا أن حالة كل بلد تختلف عن الأخرى. وبدلا من اتباع نهج نمطي ينبغي تطبيق منهاج وتصميم للأنشطة جديدين وإبداعيين ومتكيفين مع الظروف بشكل مرن. وهذا من شأنه أن يسهم بكل تأكيد في تحسين توجيه البرامج والارتفاع بمستوى التنسيق. كما أن من شأنه تفادي التداخل والإنفاق غير السليم للموارد.

إن هدفي من هذا العرض المختصر هو أن أشاطر هذه الهيئة الموقرة خبرتنا مؤخرا في توطيد السلام في البوسنة والهرسك. وإنني مقتنع أننا بنهاية هذه المناقشة سنستفيد من الأفكار والاقتراحات القيمة بشأن كيفية مواصلة وتحسين عملية السلام في البوسنة والهرسك. وعلى حد قول الأمين العام في بيانه، يتعين على المجتمع الدولي أن يكفل أن استثماراته الجماعية - العسكرية والسياسية والمالية - لم تذهب سدى. ونحن في البوسنة والهرسك نشاطر هذا النهج بالكامل.

والبوسنة والهرسك، بوصفها دولة عضوا، تتابع عن كثب عملية الإصلاحات الجارية في منظمتنا. وتعقد هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة في وقت نجد فيه أن الملامح الرئيسية للمسرح السياسي العالمي تتغير بسرعة. لقد بدأت تتشكل هياكل سياسية واستراتيجية جديدة مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار بالغة الأثر. وبانتهاء الحرب الباردة تلوح في العالم آفاق جديدة بمخاوف جديدة وتحديات جديدة. وفي هذه البيئة نعلق أكبر الأهمية على مركز ودور الأمم المتحدة.

ونود أن نثني على الأمين العام للأمم المتحدة ومساعديه للجهد الضخم الذي بذلوه في إعداد التقرير الشامل الذي يتضمن برنامج العمل لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. ولا يسعنا إلا أن نتفق معه على أن الوقت قد حان للأمم المتحدة كي تستجيب استجابة سليمة للعالم المتغير ومن ثم تؤكد على الدور الذي لا بديل له لهذه المنظمة العالمية.

ونحن نتفق مع هؤلاء الذين يصرون على ضرورة جعل المنظمة حديثة ورشيدة وكفؤة ومستعدة للاستجابة لمطالب عصرنا. ينبغي للأمم المتحدة أن تتصل بالعالم بقوة جديدة وتقدم كل إمكانياتها لتفادي الأخطار التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان وكذلك لمواجهة العدد المتزايد من المشاكل العالمية. وبكسر الرواسب البيروقراطية ينبغي للأمم المتحدة أن تصبح مصدر قوة فكرية كبيرة قادرة على إتاحة منظور مستنير للمستقبل.

أود أن أذكر أن إحدى المهام الملحة تتمثل في إصلاح مجلس الأمن. لكن ينبغي أن نتوخى الحذر لدى تناول هذه المسألة. إذ ينبغي إيجاد توازن بين زيادة التمثيل الديمقراطي وتوفر سرعة الحركة في أعمال هذه الهيئة الهامة للأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتناول باختصار مسألتين ذواتي أهمية خاصة بالنسبة للبوسنة والهرسك. المسألة الأولى تتصل بسلاح بغيض غير أخلاقي هو الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إن البوسنة والهرسك هي بكل أسف أحد أكبر الحقول الموبوءة بهذه الأجهزة القاتلة الخطيرة. ونحن نؤيد بقوة نتائج مؤتمر أوسلو ونأمل أن يتحد المجتمع الدولي في دعم فرض حظر شامل.

والمسألة الثانية تتصل بتجربتنا المباشرة مع أفظع انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في البوسنة والهرسك. لذلك نرفع صوتنا بقوة تأييدا لتقديم مرتكبي

عمليات إبادة الأجناس وجرائم الحرب إلى العدالة ومحاكمتهم. ونرحب بفكرة إنشاء محكمة جنائية دولية. ونحن مقتنعون بأن تجربة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ستؤخذ في الاعتبار خلال العملية التحضيرية.

وختاما أود أن أشدد على رأينا بأن تبادل الآراء والخبرات خلال الدورة الثانية والخمسين يكتسي أهمية كبيرة. فهو بكل تأكيد سيجلب أملا جديدا، بل، على ما آمل، سيجلب رؤية جديدة للتنمية الشاملة لكوكبنا. وسيسهم أيضا في استعداداتنا لمواجهة الألفية الثالثة، بتحدياتها وكذلك الفرص والإمكانيات الجديدة التي تتيحها. وينبغي أن نكون على استعداد لهذه الفرصة التاريخية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): الآن أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل أريا كاتيغايا، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في أوغندا.

السيد كاتيغايا (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي، بالنيابة عن وفد أوغندا، أن أعرب عن سرورنا لرؤية السيد أودوفينكو يترأس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. واسمحوا لي أيضا أن أشيد إشادة خاصة بسلفه، السفير غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا، للطريقة البارزة التي أنجز بها مهامه الجسام خلال رئاسته لعمل الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. كما أحيي وأهنئ السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على ما أبداه من التزام وتفان منذ توليه منصبه.

لقد أحطنا علما بالمبادرة التي أعلن عنها الأمين العام بتاريخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧، والمعنونة "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". وسنشارك بنشاط في المداولات حول هذه المقترحات الجسورة والبعيدة الأثر. ذلك أن المناقشات التي سنجريها حول المسائل الواردة في اقتراح الأمين العام ستحدد نوع الأمم المتحدة التي يمكن أن تخدمنا على أفضل وجه في القرن الحادي والعشرين.

إن مسألة إصلاح الأمم المتحدة ليست مسألة جديدة. فقد كان إصلاح هذه المنظمة ولا يزال عملية مستمرة تهمنا جميعا. وكلنا نود أن نرى الأمم المتحدة منتعشة ومعززة وتدار إدارة حسنة. والأمم المتحدة هيئة فريدة في نوعها، ولا بد من تناول إصلاحها انطلاقا من المقاصد التي تبغي تحقيقها.

ولدى إصلاح الأمم المتحدة، يجب إيلاء الاعتبار الواجب لعضويتها، وهي عضوية متنوعة وغير متساوية، وتضم ثقافات مختلفة ونظما مختلفة للقيم علاوة على مظالم اقتصادية واجتماعية كبيرة، مما يؤدي الى تباين وجهات النظر حول الجوانب المختلفة لعمل المنظمة وكيف يمكن تعزيزها.

وفي الحقيقة، كانت معظم الآراء المعرب عنها في السابق بشأن الإصلاح تنطلق من خلفية من الشكوك الواسعة النطاق. وترى هذه الآراء أن الأمم المتحدة باهظة التكلفة، وسيئة الإدارة، وتتسم بعدم الكفاءة والبيروقراطية والفساد، ومكتظة بالموظفين من نوعية متدنية. وبالتالي، تجد الأمم المتحدة نفسها عند مفترق طرق حرج: فهي تلقى الإهمال في بعض جوانبها الهامة ويتم تجاهلها عن قصد في جوانب أخرى. وأدت التقييمات المتعارضة لأدائها وفائدتها والآراء المتباينة حول دورها في المستقبل إلى إثارة جدل سياسي.

ولهذا يجب ألا ينظر إلى هذه المسائل الهامة للإصلاح بوصفها مجرد مسألة لتخفيض التكاليف، وإنما ينبغي أن يستهدف الإصلاح تعزيز فعالية وكفاءة الأمم المتحدة في إنجاز برامجها وخدماتها، وخاصة تلك التي تعالج الحاجات الملحة للبلدان النامية. ومن الضروري لدى وضع وتنفيذ مجموعة تدابير الإصلاح أن تخرج البرامج التي تفيد البلدان الأقل نموا وأفريقيا أكثر قوة وأفضل تجهيزا للوفاء بمسؤولياتها الجسيمة.

لقد أوضح رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، من قبل وبشكل بليغ، الموقف الأفريقي إزاء إصلاح مجلس الأمن. ونحن نؤيد هذا الموقف وموقف حركة عدم الانحياز. فينبغي توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن في فئتيها على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف. وقد اقترحت أفريقيا منحها مقعدين دائمين ومع حق النقض الكامل. وفي الوقت ذاته، يجب أن تكون ممارسة حق النقض متفقة مع المبادئ الديمقراطية.

وإذا كان المراد إصلاح الأمم المتحدة وجعلها فعالة، فإن التمويل الكافي يعد مسألة ذات أولوية قصوى. ولذلك فإننا نناشد جميع الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها بالكامل، في الوقت المحدد ودون قيد أو شرط. وبغير هذا

الالتزام سيكون الإصلاح مجرد سحابة من الدخان نخفي تحتها ترددنا في تنفيذ الالتزامات التي اتفقنا عليها جماعيا لدى احتفالنا قبل عامين بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء هذه المنظمة.

ويتصل بهذا الموضوع مسألة جدول الأنصبة المقررة. إن أوغندا تؤيد مبدأ القدرة على الدفع بوصفه المعيار الأساسي لتوزيع نفقات الأمم المتحدة. وهذا أمر حاسم من أجل معالجة العبء المجحف الذي لا تزال تتحمله البلدان النامية عموما والبلدان الأقل نموا بشكل خاص نتيجة لأوجه القصور المتأصلة في المنهجية الحالية لوضع هذا الجدول، التي تضر بها. وقد أعادت الجمعية العامة التأكيد باستمرار على هذا المبدأ في مختلف القرارات. وفي هذا الصدد، نود أن نحذر من أن هناك محاولات لفرض مواقف أنانية لن تحقق أية نتائج مرضية.

وترحب أوغندا بنتيجة الاتفاق الذي أبرم مؤخرا في أوسلو في مجال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونشعر بالارتياح بوجه خاص إزاء التقدم المحرز حتى الآن بشأن هذه الأسلحة. ومن جانبنا، وحتى قبل ابرام اتفاق أوسلو بشأن هذه الأسلحة التي تسبب دمارا عشوائيا يعجز عنه الوصف، فإننا في أوغندا أوقفنا بالفعل منشآت صنعها ودمرناها. فنحن لم نعد نصنع أو نستورد أو نستخدم هذه الأسلحة. وإننا ندعو جميع البلدان المحبة للسلام، والبلدان التي يهمها الأبرياء الذين يفقدون أوصالهم في كل دقيقة بسبب الألغام الأرضية، أن تحذو حذونا. ويحدونا وطيد الأمل في أنه لدى فتح باب التوقيع على اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد في أوتاوا، بكندا، ستقوم حتى البلدان التي كانت مترددة في الانضمام إلى توافق الآراء حولها بالتوقيع عليها. ونأمل أن تفضي عملية أوسلو إلى إحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح، بما يؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية وبعد ذلك على جميع أسلحة الدمار الشامل.

ولا تزال الحالة السياسية والاقتصادية في أفريقيا تبعث على عميق القلق. ونحن نعتقد أنه يتعين على أفريقيا أن تواصل السعي إلى إيجاد أفضل الترتيبات السياسية الملائمة التي تكفل السلم والاستقرار. لقد شدد المجتمع الأفريقي دوما منذ الأزل على الوئام وصنع القرار بتوافق الآراء لا بالتنافس والمجابهة. وقد أكدت مجتمعاتنا على مصلحة الكل بدلا من السعي الجامح إلى المصالح الأنانية. وباختصار، كانت المشاركة المتوازنة والمتساوية هي المعلَم الرئيسي للتنظيم الاجتماعي والسياسي. ومع ذلك، وكما نعلم جميعا، تعرضت أفريقيا إلى ثقافات وأنظمة أخرى أدخلت أشكالا جديدة للحكم والسياسة. وليس من المدهش بالتالي أن تؤدي تلك التأثيرات القوية المتفشية، مثل سياسة التعدد الحزبي والتنافس الشرس، إلى تمزيق مجتمعاتنا بعد استقلالها. ولا بد من فهم الصراعات التي انتشرت صبيحة الاستقلال في ظل هذه الخلفية.

ومع ذلك يمكننا أن نقول بشجاعة إن الصراع والفوضى في أفريقيا ينحسران برغم كل ذلك. فقد شاهدنا نهاية الصراع في ليبريا وإجراء الانتخابات. والدكتاتوريات العسكرية أصبحت الآن مدانة ومعزولة بالكامل. والإجراءات التي تتخذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضد الطغمة العسكرية في سيراليون، وهي إجراءات نؤيدها جميعا، غنية عن البيان.

وفي منطقتنا، منطقة البحيرات الكبرى، نشهد التخلص من دكتاتورية موبوتو، وهو نظام بغيض سلب أموال بلد من أغنى البلدان الأفريقية إلى حد استنفادها تقريبا. ونحن نرفض قبول الانقلاب العسكري الذي قام به بيير بويويا في بوروندي وقمنا بفرض جزاءات وشروط صارمة من أجل استعادة الحكم الديمقراطي. وقد تجدد هذا الموقف مؤخرا في دار السلام.

والجهود التي نضطلع بها تستحق المساندة، سواء أكان ذلك في إطار آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية المنازعات، أم في إطار المبادرات الإقليمية مثل التي تشمل البحيرات الكبرى، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أو مبادرات السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شأن الصراع في السودان. وفي نفس الوقت تحتاج البلدان الخارجة من الصراعات إلى نوع من الدعم المعنوي والمادي لتمكينها من الوقوف على قدميها. ونحن جميعنا متفقون على ضرورة بناء السلام بعد انتهاء الصراع والحاجة إلى الاستمرارية من الإغاثة إلى إعادة التأهيل فالتنمية. ونحن متفقون أيضا على أن الديمقراطية والحكم الرشيد وتحمّل المسؤولية تمثل أفضل أسلوب للقيادة.

ومع ذلك، فإن الأمم التي تكافح من أجل إعادة البناء لا تستطيع انتظار الاستعادة الكاملة للنظام الديمقراطي حتى تعالج المتطلبات الإنسانية والغوثية العاجلة. وفي كثير من الأحيان يتوقف الانتقال إلى حكم القانون وإلى الحكم الديمقراطي بالذات على إحراز تقدم ملحوظ

على الجبهتين الإنسانية والاقتصادية. ولمثل هذه الاعتبارات نود أن نرى مساعدة ملموسة تقدم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون إبطاء أو شروط مسبقة. ويجب أن نتجاوز مرحلة الفوضى التي عانى منها ذلك البلد، والفصل المحزن من تاريخ الكونغو الذي تسبب فيه سوء إدارة موبوتو. إن بقاء جمهورية الكونغو الديمقراطية له الأولوية ويجب أن يكون موضع اهتمامنا جميعا.

ولقد أظهرت تجربة الأمم المتحدة في الصومال ورواندا الحاجة إلى تحسين قدرة المنظمة على التنبؤ بحالات الأزمات ووضع آليات فعالة لدرء هذه الحالات، بما في ذلك مجال الإنذار المبكر. وفي هذا الصدد نلاحظ مع الارتياح تعزيز قدرة الأمم المتحدة على بناء السلم بعد انتهاء الصراع وجعل إدارة الشؤون السياسية مركز التنسيق لهذا الغرض.

ونحن نتابع باهتمام الحالة الخطيرة في الكونغو (برازافيل) وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويظل التقدم غير المنتظم بشأن تسوية تفاوضية للنزاعات في أنغولا والصومال وجنوب السودان والصحراء الغربية مصدر قلق لنا. وندعو جميع أطراف النزاعات إلى الدخول في حوار بنّاء بغية إقامة سلام دائم. وينبغي لنا جميعا أن ندعمهم في هذه العملية.

ونحن في أوغندا مستمرون في البحث عن حلول لمصاعبنا الاقتصادية. ولذلك فإننا ما زلنا ننفذ إصلاحات اقتصادية ذات نطاق واسع تركز على التحرير والخصخصة وزيادة الاستثمار وفعالية التكلفة في الإدارة. وهناك نتائج واعدة، وقد سجلنا معدلات نمو في إجمالي الناتج المحلي بلغت أكثر من ٦ في المائة في العام. والآن نحن نخوض معركة لتأمين استفادة الشعب، وخاصة أفقر الناس، من فوائد التقدم الاقتصادي. وسنواجه هذا التحدي في إطار استراتيجية للقضاء على الفقر، تشمل ركائزها: أولا، تحسين البُنى الأساسية مثل الطرق ووسائل الاتصالات؛ وثانيا، تعميم التعليم الأولي والتشجيع المتزايد للتعليم الخاص في المستويين الثانوي والعالي لإطلاق القوى الخلاقة لشعبنا؛ وثالثا، تحديث الزراعة وتنويعها؛ ورابعا، تشجيع الأعمال التجارية الصغيرة عن طريق تحسين فرص الحصول على قروض لفقراء الريف.

وهذا مطلب عسير، ونحن نناشد شركاءنا في التنمية أن يدعمونا في هذه العملية في سياق خطط العمل الوطنية التي وضعت بالفعل، والإطار المتفق عليه للتعاون الإنمائي الدولي.

وتبقى مسألة مصادر المياه العذبة في العالم مبعث اهتمام بالغ لوفدي. فمن المتوقع أن يكبح نقصان المياه في القرن المقبل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتغطي المياه العذبة جزءا كبيرا من أوغندا. ونحن في أوغندا نولي أهمية للقيمة الاقتصادية للمياه، ولهذا ندرك أهمية استخدامها بطريقة منصفة ومعقولة. ولكن لسوء الطالع أصبحت مصادر المياه عندنا تختنق بسبب النمو السريع للأعشاب المائية وانتشارها في بحيرة فكتوريا والبحيرات والأنهار الأخرى في وادي النيل. وكما فعلنا في الماضي، فإننا نناشد المجتمع الدولي مرة أخرى على وجه الاستعجال بأن يمد يد المساعدة إلينا لنتمكن من معالجة مشكلة الأعشاب المائية.

واسمحوا لي أن أكرر تأكيد ثقتنا في رسالة الأمم المتحدة في تنسيق وتوصيل المساعدة المستهدفة إلى البلدان النامية في كل مجالات الجهد الإنساني، في شراكة مع الحكومات. ولذلك فإنه من المهم ضمان شحذ قدرة المنظمة على التركيز، لتعزيز فعالية برامجها وصلتها بالواقع، سواء أكانت في مجال الحكم، أم القضاء على الفقر، أم بناء القدرات أم المساعدة الإنسانية.

إننا بحاجة إلى أمم متحدة تعمل باعتبارها عامل تقدم وتغيير، وتكون مؤهلة للاضطلاع بدور فعال وقيادي في تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لكل أمم العالم - وليس لقلّة فحسب. ونريد الإصلاح أيضا للأمم المتحدة حتى تتعامل بفعالية مع العدد المتزايد من التحديات الدولية المعقدة، بما فيها التنمية، والسلم والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، نحتاج أمماً متحدة يتعين عليها أن توفر قيادة عالمية ورؤية في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

والآن أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد. واسمحوا لي بأن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببضع كلمات ردا على الملاحظات التي أبداها وزير الخارجية الاسباني هذا الصباح بشأن جبل طارق.

إن الموقف المعلن منذ زمن طويل للحكومة البريطانية بشأن هذه المسألة معروف جيدا للحكومة الاسبانية. وإني ببساطة سأعيد توضيحه بإيجاز هنا: وهو أن بريطانيا تعتقد أن المسائل المتعلقة بجبل طارق لا يمكن أن تحل إلا عن طريق المحادثات المباشرة، على غرار المباحثات التي جرت بموجب إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤. وفي هذا الصدد، نحن نولي أهمية للاستمرار في الحوار مع اسبانيا كوسيلة لتجاوز خلافاتنا.

ومع ذلك، فإننا لا نقبل تفسير اسبانيا لفكرة وحدة الأراضي كما وصفها وزير الخارجية صباح اليوم. فسيادة بريطانيا على جبل طارق تأسست بوضوح في معاهدة أوترشت. وهذه الحقيقة القانونية غير قابلة للجدل. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة البريطانية تقف عند التزامها لشعب جبل طارق كما ورد في ديباجة دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩، وهو ينص على ألا تدخل المملكة المتحدة في ترتيبات يصير بموجبها شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباتهم المعبر عنها بحرية وديمقراطية.

وبالتالي فإن عرض اسبانيا لإدماج جبل طارق من جديد في اسبانيا لن يكون أساسا للتسوية إلا إذا حصلت على التأييد المعبر عنه بحرية وديمقراطية من شعب جبل طارق.

السيد كاسوليدس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ردي على خطاب معالي وزير خارجية تركيا، أود أن أذكر التالي.

أولا، تكلم زميلي التركي عن الحقائق - كما وصفها - في قبرص، وهو واقع لم يعترف به المجتمع الدولي، وذكر أن ذلك ربما يكون هو السبب في عدم تحقيق السلام طوال السنوات العديدة. ومما ذكره باعتباره حقائق، وجود شعبين متباعدين، وإدارتين منفصلتين، وديمقراطيتين اثنتين. ولا يمكن للمرء أن يقبل سياسة الأمر الواقع الناتج عن استخدام القوة والذي تجري المحافظة عليه عن طريق القوة العسكرية في تجاهل صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. فتجاهل قرارات الأمم المتحدة قلّما يمكن أن يعتبر حقيقة من جانب المجتمع الدولي.

ثانيا، فيما يتصل بطلب جمهورية قبرص المعترف بها دوليا، للعضوية في الاتحاد الأوروبي، وبخصوص ما إذا كان بإمكان أو عدم إمكان قبرص الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لأسباب قانونية أو سياسية، أود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به في الجلسة العامة السابعة معالي وزير خارجية لكسمبرغ بوصفه رئيسا لمجلس الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتفسير معاهدات ١٩٦٠ وحقيقة أن هذه المعاهدات لا يمكنها أن تحول دون انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي.

واسمحوا لي أن أذكر بشأن هذا الموضوع أيضا البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس ١٩٩٧، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السير جون وستون، الذي أعرب عن قلق المجلس وخيبة أمله لأن الجانب القبرصي التركي حاول إعاقة تقدم الجهود التفاوضية لإدراج مسألة طلب الاتحاد الأوروبي كشرط مسبق للمفاوضات.

وأخيرا، وفيما يتعلق بوزع قذائف إس - ٣٠٠ في قبرص بعد سنة من الآن، أود أن أعلن بصورة قاطعة أن هذه الأسلحة قذائف أرض - جو لأغراض دفاعية خالصة هدفها الدفاع عن جزيرة قبرص الصغيرة ضد هجوم جوي محتمل، لأن قبرص لا تمتلك قوة جوية خاصة بها. ومن المضحك الاعتقاد أن قبرص، بسكانها الذين يصل تعدادهم إلى نصف مليون نسمة، يمكن أن تشكل بأية طريقة من الطرق تهديدا لأمن تركيا، التي يبلغ تعداد سكانها ٦٥ مليون نسمة، أو يمكن أن تشكل تهديدا للقبارصة الأتراك - ومن الجلي أنهم لا يحلقون في الفضاء.

ومع ذلك، فلو كان هناك أي تقدم سياسي هام في الجهود من أجل التوصل إلى حل سياسي لمشكلة قبرص التي طال أمدها، أو لو كان هناك أي اتفاق بشأن برنامج تجريد الجزيرة من الأسلحة، كما اقترح الرئيس كليريديس، ولو أن الأسباب التي جعلتنا نشعر بالضعف إزاء مواجهة ٠٠٠ ٣٥ جندي تركي داخل جزيرة قبرص ودفعتنا إلى الشعور بضرورة طلب إزالة هذه القذائف، فعندئذ لن يكون هناك أي هدف لوزع القذائف أو أية أسلحة أخرى في قبرص.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥